



## الجمعية العامة

الدورة السبعون

الجلسة العامة ١٠٠

الخميس، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدائمك)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ومراعاة للبرنامج الحافل بالأعمال لرؤساء الدول والحكومات، فضلا عن الوزراء، أود أن أحث الوفود بقوة على التقيد في مداخلتها بالوقت المحدد بخمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وثمان دقائق عند التكلم باسم مجموعة بلدان. وسيسمح لنا ذلك باستيعاب أكبر عدد ممكن من المتكلمين. ويرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات مطولة تلاوة نسخة أقصر من

بياناتهم وتقديم النصوص الكاملة للأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات المفرة للورق.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آرون موتسوليدي، وزير الصحة في جمهورية جنوب أفريقيا.

السيد موتسوليدي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جنوب أفريقيا أن ينضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن خالص التهنية لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لبلدي والعديد من البلدان الأخرى. إن الممثلين الدائمين لسويسرا وزامبيا اللذين عهد إليهما الرئيس بالمهمة الصعبة جدا لتيسير المفاوضات حول كل من القرار التعلق بالطرائق والإعلان السياسي (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) قد أدارا العملية بطريقة مهنية وشفافة وشاملة للجميع، ونتوجه إليهما بجزيل الشكر على عملهما الدؤوب.

ما فتئت جنوب أفريقيا تدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي تعزز

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1616517 (A)



يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ممكنة من دون ذلك الدعم. ولذلك، تحث جنوب أفريقيا الجهات المانحة على مواصلة دعم الصندوق. وتنتقل إلى عقد اجتماع ناحح لتجديد موارد الصندوق العالمي في وقت لاحق من هذا العام.

على مدار أكثر من عقد، انخفض سعر العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة من المستوى الأول بشكل كبير، الأمر الذي أسهم في نجاحنا في علاج ٣,٤ مليون شخص مصاب بالفيروس. بيد أن تكلفة المستويين الثاني والثالث من العلاج ما زالت باهظة. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أنه يمكن القيام بالمزيد، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والتي تتعلق بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة.

ويظل البحث والتطوير فيما يتصل بالأدوية الخاصة بالأطفال والسل المقاوم للأدوية المتعددة من المجالات التي تندر فيها المستحضرات الجديدة. ولسد تلك الفجوة، فإن اتباع نهج جديدة للبحث والتطوير في ما يتعلق بالأدوية العلاجية يتطلب النظر في فك الارتباط بين تكلفة البحث والتطوير وبين السعر النهائي. وسيكفل ذلك الوصول المستدام إلى أنظمة دوائية سهلة الاستعمال وميسورة التكلفة وأقل سمية. وتنفذ جنوب أفريقيا نماذج العلاج الوقائي قبل التعرض والفحص والعلاج، مما سيزيد الطلب على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة.

ووفد بلدي يساوره القلق جراء استمرار تسبب مسائل قانونية واجتماعية واقتصادية وهيكلية، مثل عدم تساوي علاقات القوة بين المرأة والرجل، في تفشي الوباء. ولا تزال النساء والفتيات المراهقات يتحملن العبء الثقيل لفيروس نقص المناعة البشرية في منطقتنا، نظراً لهشاشة وضعهن مقارنة بالرجال والفتيان المراهقين. وبالتالي، ينبغي اعتبار المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة والمراهقين، من خلال

بمشاركتها في صياغة هذا التعهد الجماعي. ومن خلال هذا النوع من القيادة، سنلهم العالم لتحقيق الرؤية المشتركة المتعلقة بانعدام الإصابات الجديدة بالفيروس وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. وجنوب أفريقيا تؤيد الإعلان السياسي، كما تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا، الذي تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98)

على مر السنين، كثفت حكومة جنوب أفريقيا جهودها للتعامل مع التحديات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجنوب أفريقيا لديها أكبر برنامج لمكافحة الفيروس والإيدز في العالم، حيث يتلقى أكثر من ٣,٤ مليون شخص في الوقت الراهن علاجاً مضاداً للفيروسات العكوسة. ومع ذلك، نحتاج إلى زيادة تكثيف تدخلاتنا الوقائية، وإلا فلن تتمكن من بلوغ أهدافنا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سنضعف جهودنا لمنع حدوث إصابات جديدة من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات، بما في ذلك التدخلات الطبية - الأحيائية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والتدخلات الهادفة إلى تغيير السلوك. ونحن ملتزمون ببلوغ الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠.

والتدابير اللازمة للقضاء على الإيدز تتطلب توفير موارد مالية ضخمة ومستدامة. والتمويل المحلي الأساسي لضمان هذه الاستدامة. وفي هذا الصدد، ساهم التمويل المحلي بقرابة ٨٠ في المائة من تمويل الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأجرينا دراسة استثمارية، أوصت بتخصيص تمويل إضافي بمبلغ بليون راند جنوب أفريقي من الخزانة الوطنية.

والمجتمع الدولي، من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، يقدم مثلاً يحتذى في إظهار التضامن العالمي في مكافحة تلك الأمراض. وقد استفادت جنوب أفريقيا بشكل كبير منذ إنشاء الصندوق العالمي وتواصل المساهمة فيه. ولم تكن الحكاية السعيدة التي نسردها الآن فيما

للذهاب إلى مؤتمر ديربان مع هذا الإعلان الهام، فلنسرع بالكفاح للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باتريك بنغيل، وزير الصحة في جمهورية سورينام. **السيد بنغيل** (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سورينام البيان الذي أدلى به ممثل سانت كيتس ونيفس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/70/PV.97). وتعمل جمهورية سورينام على بدء تنفيذ مبادرات المسار السريع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذ أننا ملتزمون بتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٣٠. وفيما نفكر في العقد الماضي لمكافحة الفيروس، تشيد سورينام بالإنجازات التالية.

إننا نسلم بتحسين الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وندرك العدد المتزايد للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي. وندرك أننا نخسر عددا أقل من الناس بسبب الإيدز وأن عدد الإصابات الجديدة بالفيروس قد انخفض. وأخيرا وليس آخرا، فإننا ندرک التزامنا، الذي أظهره خلال السنوات الماضية، نحو تمويل برنامج فيروس نقص المناعة البشرية محليا بتمويل ٦٠ في المائة من إجمالي النفقات على مكافحة الفيروس.

وبالرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال هناك ثغرات تثير الانزعاج. وبالنظر إلى استمرار سلسلة الرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، هناك ثغرات كبيرة في تحديد الأشخاص المصابين بالفيروس وربطهم بنظام الرعاية وإبقائهم فيه. وتشير التقديرات إلى أن نسبة أقل بكثير من نسبة ٩٠ في المائة المنشودة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يعرفون وضعهم، ومن ضمن المحددين، يدخل ثلث

السياسات في مجالات التوظيف والعنف الجنسي والجنساني، عنصرا رئيسيا في القضاء على الإيدز.

والدراسة المسحية التي أجريت مؤخرا بشأن أطوار النشوء والارتقاء في إحدى المناطق التي تشهد معدلات انتقال عالية للفيروس توفر لنا صورة أدق عن العوامل البيولوجية وراء انتقال العدوى بالفيروس، الأمر الذي استرشدنا به في تصميم حملة وطنية لوقف انتقال فيروس نقص المناعة البشرية في البلد. والحملة الجديدة ستستهدف الفتيات والشابات في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاما، والرجال الذين نقلوا إليهن العدوى وكانوا السبب في حملهن والذين تبين أن أعمارهم تتراوح بين ٢٤ إلى ٣٥ عاما.

وسيسهم الاستثمار في استجابات قادرة على التغيير للإيدز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتنفي روح عدم ترك أحد وراء الركب ذاتها، التي رسمت ملامح خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) حينما نمارس التمييز ضد مواطنينا على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية. ويفرض علينا دستورنا الامتناع عن التمييز بشكل ظالم ضد أي أحد، بما في ذلك على أساس العرق أو الجنس أو نوع الجنس أو الميل الجنسي. ويحدونا أمل وطيد في أن تجد جميع الدول الأعضاء سبيلا لتصبح أكثر شمولاً للجميع واستجابة لاحتياجات الشعوب، ولا سيما الفئات الضعيفة والفئات السكانية المعنية الرئيسية.

و يأمل وفد بلدي أن يعكس التزامنا الجماعي، على النحو الوارد في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تطلعات العديد من الأشخاص المصابين بالفيروس وأن يلهم الثقة. كما أن الإعلان سيعمل بمثابة إلهام لآلاف الممثلين الذين المتوقع حضورهم المؤتمر الدولي المعني بالإيدز الذي سيعقد في ديربان، بجنوب أفريقيا، الشهر المقبل. ونحن نتطلع إلى الترحيب بجميع الدول الأعضاء في بلدنا. وإذ نستعد

الرعاية من الفيروس. ويتيح التعاون الدولي، وبخاصة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الفرص للاستفادة من برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز هذه البرامج. وبوصف سورينام بلدا ناميا، فإن حكومتها تشيد أيضا بتحسين إمكانية الحصول العالمي على السلع الصحية الأساسية. وفي ذلك الصدد، تود سورينام أن تضمن الحصول الشامل على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات مكافحة الفيروس للفئات السكانية الرئيسية المعنية؛ وتعزيز صلاتها وتكاملها؛ والتركيز على احتياجات النساء والفتيات؛ وتمكين المراهقين والشباب وتثقيفهم وتوظيفهم من أجل إنشاء جيل مقبل ينعم بالصحة والرخاء؛ وتحقيق العائد الديمغرافي.

وفي الختام، تقر سورينام بأن مواجهة الوبم والتمييز على نحو فعال شرط مسبق لتحقيق غايات ٩٠-٩٠-٩٠ لاستمرار سلسلة الرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ونحن ملتزمون بالتصدي للسياسات والممارسات التي قد تعوق الحصول إلى خدمات مكافحة الفيروس وإنهاء الوبم والتمييز المتصلين بالفيروس من أجل تعزيز بناء المجتمعات الشاملة للجميع والعادلة والسلمية. وتواصل سورينام مساعيها لتزويد شعبنا بما يستحقه - الخدمات والسلع الأساسية الجيدة والمعقولة التكلفة والمناسبة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وفي الوقت نفسه العمل نحو إنشاء مجتمع يتبنى التنوع بدلا عن إدانته.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمر سي، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية في جمهورية غامبيا الإسلامية.

**السيد سي** (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعلن تأييد حكومة بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل زامبيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98)، وأن أنقل تحيات رئيس غامبيا وحكومتها وشعبها وأطيب تمنياتهم، فضلا عن الرغبة في أن تكمل مداولاتنا بالنجاح.

العدد في نظام الرعاية. وحالما دخلوا في نظام الرعاية، يظل عدد كبير للغاية ضائعا في عملية المتابعة. ومن الضروري سد هذه الثغرات من أجل تفادي انتعاش وباء الفيروس مجددا.

فقد تعلمنا أن سير الأمور على النحو المعتاد لا يسفر عن مزيد من تخفيف حدة وباء فيروس نقص المناعة البشرية. ونحن لا نصل إلى الفئات السكانية الرئيسية المعنية بتلك الأساليب، وفي غضون ذلك فإن عدد السكان المصابين بالفيروس آخذ في الازدياد. ولذلك يمثل التعاون القوي مع المجتمع المدني شرطا مسبقا لتنفيذ برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية فيما بين الفئات السكانية المعنية. فالإتصال والتعاون المتعدد القطاعات من الأمور الاستراتيجية في أي نهج ناجح ويجب إدماجهما في جميع سياسات مكافحة الفيروس.

ونسلم بالأهمية الحيوية لزيادة جهودنا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل الحفاظ على التقدم المحرز وتسريع مسار تصدينا للفيروس. ونحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لأوجه التفاوت في الحصول على الرعاية الصحية. ويلزمنا عدم التسامح إزاء التعدي على حقوق الصحة الإنجابية الجنسية، إذ أن من المعروف أن تلك العوامل تديم الثغرات في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن سورينام ملتزمة ببذل جهود لحشد الموارد اللازمة لتوسيع نطاق التصدي للفيروس إلى أقصى مستوى تتيحه الفرص الوطنية. وفي ذلك السياق، تجدد سورينام التأكيد على الإشارة الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) إلى أهمية المساهمة الوطنية والتعاون الدولي على السواء لتعزيز تلك المناطق التي تحتاج إلى دعم إضافي.

وتتطلع سورينام إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى ليكون نقطة انطلاق إلى آفاق عالمية جديدة في آليات التمويل البديلة، وفي تحسين الكفاءة والفعالية من أجل تعزيز حصول الجميع على

وهناك أيضا خطر العنف الذي لا يزال يواجه الفتيات، ليس في حالات ما بعد النزاع فحسب، بل وحتى في حياتهن اليومية. ومرة أخرى، فإن الزواج المبكر والممارسات التقليدية الضارة لا تزال متأصلة في العديد من المجتمعات، وغالبا ما تُحرم المراهقات والشابات من السعي إلى الحصول على الخدمات وصنع القرارات المتعلقة بصحتهن وصحة أسرهن. وهناك أدلة وافرة على أن هذه العوامل لا تزال تعرض الفتيات والشابات لمستوى عال من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وإمكانية التعرض للإصابة به.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قيل لنا أن الفتيات والشابات مسؤولات عن إصابة من كل خمس إصابات جديدة بالفيروس، وأنهن أكثر عرضة لخطر الإصابة بمعدل يفوق ثلاث مرات تقريبا معدل الإصابة بين نظرائهن الذكور. وقد سجلنا في غامبيا إنحازا رائعا في معالجة المسائل المتعلقة بالممارسات التقليدية الضارة من خلال سن التشريعات الملائمة. وقد حظرت حكومتنا الآن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ ويتوقع أن يسهم ذلك إسهاما إيجابيا في الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ومن الحقائق الثابتة أن الأهداف المتصلة بالإيدز في أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال نهج ذي مسار سريع منصف ويتمتع بالتمويل الكافي ويلبي احتياجات السكان الأشد عرضة للإصابة بالفيروس، مثل النساء والفتيات المراهقات. وفي إطار الإدراك الجزئي للحقيقة الواضحة، ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف جهود الدعوة مع القيادات العالمية بشأن المسائل البالغة الأهمية التي تواجه النساء والفتيات اليوم، بما في ذلك حمل المراهقات، والعنف القائم على نوع الجنس، ونقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وإني أتفق تماما مع رئيس الأساقفة ديزموند توتو عندما قال "إذا أردنا أن نرى تنمية حقيقية في العالم، فإن أفضل استثمارنا هو المرأة".

إننا نجتمع اليوم في وقت للتفاؤل الشديد بالتصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وسيتفق الأعضاء على أن العالم بأسره يقر بأنه أحرز تقدم كبير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ففي جميع أرجاء العالم، يحصل المزيد من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية اليوم أكثر من أي وقت مضى على العلاج المنقذ للحياة؛ وانخفض عدد الوفيات الناجمة عن الأسباب المتصلة بالإيدز؛ ويتقلص عدد الرضع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وانخفض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس. ولا شك أن ذلك التقدم المحرز جاء نتيجة للجهود المتضافرة والتزامات القيادات العالمية. كما أن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع المدني - بما في ذلك الانخراط المجدي ومشاركة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية - بالاقتران مع الابتكارات العلمية والتضامن العالمي، ساعدت على تحقيق هذه الخطوات الكبيرة. وتشير كل الدلائل إلى أنه الاستجابة ستعزز بشكل إضافي بفضل التزام الحكومات بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، مع تعزيز المسؤولية المشتركة والوحدة. وبالرغم من أن الكثير من العمل قد أنجز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ومنذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، فإن الواقع لمعظم النساء والفتيات على نطاق العالم، ولا سيما في أفريقيا، هو أن وتيرة التغيير بطيئة بشكل غير مقبول. وتبين الأدلة أن السكان المعرضين لخطر أفدح للإصابة بالفيروس لا يزالون متخلفين عن الركب. وفي بعض الأوضاع، كثيرا ما تكون الفتيات والشابات بدون وظائف ذات أجر رسمي.

ونتيجة لذلك، يحرم من فرصة بناء المهارات، والأصول، والقدرة على الصمود. ونتيجة لذلك، يحرم من فرصة بناء المهارات، الأصول، والقدرة على الصمود. الأمر الذي يدفع بهن إلى ممارسة الاشتغال بالجنس، مما يعرضهن في نهاية المطاف لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.



البشرية والإيدز. وهذه تشمل الجماعات النسائية من قبيل منظمة موتايولا، التي تواصل التعبئة والتكلم صراحة عن حقوقهن وخبراتهم، بغية الإسهام في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بصورة إيجابية. وتتيح هذه الجماعات من الأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الفرصة للوصول إلى أولئك الذين ما زالوا يعيشون في خوف بسبب الوصم والتمييز، وتوفر المنبر لذلك.

وأود أن أعلن أن غامبيا، كبلد، لا تزال ملتزمة باعتماد إعلان سياسي متوازن وشامل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ومع ذلك، فإننا ندرك الحاجة إلى مراعاة السياق الوطني في تحديد الفئات السكانية الرئيسية وضمان حصول الجميع على خدمات شاملة وذات جودة وميسورة في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، مما يتماشى مع الموقف الأفريقي المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أنه يتعين علينا جميعاً المحافظة على زخم هذا الاجتماع والعزم على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويجدوني الأمل في أن تتمكن معا من هزيمة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بوصف ذلك إرثنا للأجيال الحاضرة والمقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد مامي لالاتيانا أندرياماناريفو، وزير الصحة في جمهورية مدغشقر.

**السيد أندرياماناريفو** (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): تؤيد مدغشقر البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل بوتسوانا، بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر (A/70/PV.98).

وتظهر غامبيا بالفعل القيادة والتوجيه في هذا الصدد. ويسعدني أن أبلغكم بأننا كبلد، حققنا تكافؤ الجنسين في التعليم بجعله مجانياً من التعليم الابتدائي إلى الثانوي. كما قامت الحكومة بإدماج أولويات المساواة بين الجنسين والحقوق تماشياً مع خطة الاتحاد الأفريقي المسماة الخطة ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها؛ والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا؛ والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا الصادر في عام ٢٠٠٤. وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام ٢٠١٤، ومؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وهذه الأولويات هي جميعها اعترافاً بدور المرأة الضروري الذي تؤديه في دعم التصدي للإيدز.

ومن بين الأدوار الرئيسية التي ما زالت تضطلع بها المرأة في مواصلة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية هو الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ومن الأمور الموثقة جيداً أن للمرأة سلوكاً يكفل التماس الصحة أفضل من الرجل. وينطبق ذلك على الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية حيث تشارك بها النساء بنشاط أكثر، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الرضع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويجب أن أؤكد أن الحفاظ على صحة المرأة يحقق عائداً اقتصادية ضخمة. ومن الموثق جيداً أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي من بين المناطق الاقتصادية الأسرع نمواً في العالم، وأن المرأة تقوم بدور رئيسي في النمو الاقتصادي لأفريقيا. ويمكن لهذا النمو الاقتصادي أن يكون محركاً للحد من الفقر، الذي يمثل أحد الأسباب الجذرية لتعرض المرأة لفيروس نقص المناعة البشرية.

كما شهدنا مشاركة أجدى لأشخاص مصابين ومتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وفي غامبيا، هناك ١١ شبكة وفريق دعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة

والمجتمعية الجيدة. وقد أظهرت حكومة مدغشقر التزاما سياسيا قويا بإنشائها لجنة وطنية لمكافحة الإيدز على مستوى رئاسة الجمهورية.

وستوفر خطة التنمية الوطنية لدينا، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، كل الظروف اللازمة لدمج وتسريع الاستجابة متعددة القطاعات. إن الخطة الاستراتيجية الوطنية للاستجابة الفعالة للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي قامت حول رؤية مدغشقر كبلد خالٍ من الإصابات الجديدة ومن الوفيات المرتبطة بالإيدز ومن التمييز، تهدف إلى تحقيق ثلاثة نتائج هامة بحلول نهاية عام ٢٠١٧: أولاً، تخفيض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة بين الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس وبين أوساط عموم السكان؛ ثانياً، تخفيض نسبة الرضع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يولدون لأمهات مصابات بالفيروس إلى أقل من ٥ في المائة؛ وأخيراً، رفع نسبة بقاء البالغين والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على قيد الحياة، الذين يخضعون للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة بعد ١٢ شهراً من بدء العلاج، إلى ٩٥ في المائة.

تؤيد مدغشقر بصفة عامة الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠ المرفق) لأنه يبين السبيل للمضي قدماً في السنوات الخمس عشرة الأولى بصفة خاصة لمعالجة المشاكل الخاصة التي يواجهها بلدنا فيما يتعلق بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، فإن مسارات العمل المقترحة في الإعلان تشمل طائفة من التحديات وتحث الدول الأعضاء على التصدي للتحديات المختلفة التي تواجهها. وفي مدغشقر، فإن معدل الانتشار منخفض نسبياً في الوقت الحالي، ولكن الوباء لا يزال موجوداً، مما يعني أن علينا أن نعمل الآن، تحديداً، من أجل الحيلولة دون

وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، فإن مدغشقر، وهي أكبر جزيرة في المحيط الهندي، قد أقرت الالتزام بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، شأنها شأن جميع الأمم الأخرى. وفي الوقت الحالي، يواجه البلد انخفاضاً في معدل انتشار مرض نقص المناعة البشرية، الذي يصل إلى ٠,٣ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة. ويتركز الوباء بين السكان المعرضين لمستوى عالٍ من الخطر: الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، بنسبة انتشار تصل إلى ١٤,٨ في المائة؛ ومستعملي المخدرات بالحقن، بنسبة انتشار تصل إلى ٧,١ في المائة؛ والمشتغلين بالجنس، بنسبة انتشار تصل إلى ١,٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن عوامل الضعف حقيقية، وتشمل التواصل الكبير بين الناس في المناطق السياحية والمدن الكبرى، وحركة الهجرة الوطنية والدولية في مناطق تطوير التعدين، والفقر. وإن عوامل وسلوكيات الخطر الملحوظة التي تعزز انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، تشمل العلاقات الجنسية الأولية في سن مبكرة، وارتفاع عدد حالات الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وتعدد الشركاء الجنسيين، وانخفاض استخدام الواقي الذكري، وتبادل المحاقن بين متعاطي المخدرات بالحقن، على سبيل المثال لا الحصر. وفي ضوء تلك العناصر، يمكن القول إن مدغشقر ليست محصنة ضد تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية.

وإذ يدرك جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ما تنطوي عليه الاستجابة، فإنهم على استعداد للتصدي للتحديات تسريع وتيرة الاستجابة، عن طريق تحديد أهداف طموحة واعتماد نهج فعالة، بما في ذلك من خلال التركيز على التدخلات عالية التأثير من حيث السكان المستهدفين والمواقع المستهدفة، أي، مع اللامركزية الفعالة؛ وإدماج الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في جميع قطاعات التنمية الوطنية؛ وتعزيز النظام الصحي؛ وزيادة تغطية الخدمات الصحية

المعقود في واشنطن العاصمة عام ٢٠١٢، وكان موضوعه عن انتهاء الإيدز، صُدم البعض لقولي إن الموضوع ينبغي ألا ينظر فيه إلا البلدان المتقدمة النمو لأن أفريقيا وبلدي، تحديداً، لن تقبل أن نتكلم عن انتهاء الإيدز بينما يصاب طفل من كل ثلاثة أطفال يولدون لأمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وعدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المرتبطة بالفيروس في ازدياد والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لا يستطيعون الحصول على العقاقير.

وبعد أقل من خمس سنوات، أعود إلى نيويورك مرة أخرى للترحيب بالتقدم المشهود المحرز في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع أنحاء أفريقيا. وفي غضون الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، تمكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بلدي، من زيادة تغطيتها العلاجية بمضادات الفيروسات العكوسة من ١٣ في المائة إلى ٦٤,٩ في المائة للحوامل اللاتي يتلقين العلاج بتلك المضادات لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل. وفي الوقت نفسه، ارتفع العدد المطلق للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والذين يتلقون العلاج من ٤٣ ٠٠٠ شخص جرى اختيارهم لتلقي علاج مضاد للفيروسات العكوسة لمدة ١٠ سنوات بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، إلى ١٢٠ ٠٠٠ شخص خلال السنوات الخمس الماضية، مما يمثل زيادة بواقع ثلاثة أمثال مقارنة بفترة السنوات العشر السابقة. وقد ثبت انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عند حوالي ١,٢ في المائة من عدد السكان عموماً.

وكل تلك الإنجازات تحققت بفضل القيادة والالتزام على أعلى مستوى، وهو الرئيس كايبلا كابانغي، الذي لا يلتزم بجيل خال من الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ فحسب، بل يتأثر شخصياً اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الإيدز. وبفضل ذلك الالتزام وبدعم من شركائنا الفنيين والماليين،

حدوث طفرة. إن أمامنا الآن أيضاً فرصة أفضل لتحقيق أهداف انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز والقضاء على ذلك الوباء.

ولكل تلك الأسباب، فإن وفد مدغشقر، الذي يمثل شعب مدغشقر برمته في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، يؤيد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويحث الدول الأعضاء الحاضرة في الاجتماع على أن تراعي دائماً احتياجات البلدان التي تشهد معدلات انتشار منخفضة مثل مدغشقر وأن تستثمر الموارد الفنية والمالية الضرورية لتعزيز الوقاية من الإصابة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد فيليكس كابانغي، وزير الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد كابانغي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفد جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أترأسه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/70/PV.98). وأود أن أشيد بأهمية اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الإيدز الذي يعقد في وقت تتحسن فيه المؤشرات العالمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع القارات. وتتوجه بالشكر لمعالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السيد ميشيل سيديبي.

إنها فرصة سانحة يجب أن نغتنمها لتكثيف جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمضي قدماً صوب جيل خال من الإيدز، وهو ما تلتزم به جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس الجمهورية، فخامة السيد جوزيف كايبلا كابانغي. وفي كلمتي في المؤتمر الدولي التاسع عشر المعني بالإيدز،



وأعود إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تجمع الدول الأعضاء معنا هنا اليوم، حيث التزمت جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأطلقت استراتيجيتها بشأن الأهداف "٩٠-٩٠-٩٠" في سياق احترام حقوق الإنسان، كما توحي باعتماد قانون في عام ٢٠٠٨ يتعلق بحماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. واستناداً إلى نتائج السنوات الخمس الماضية، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية مقتنعة بأن انتهاء وباء الإيدز أمر ممكن. لقد جئت لكي أعلن من هذا المنبر أن جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعداد لتغيير وجه الإيدز وجعل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حقيقة واقعة. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية باكتشاف أول ٥٣ حالة إصابة على أرضها في بدايات الوباء؛ وكذلك سيبدأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسريع وتيرة تلك المعركة بهدف القضاء على وباء الإيدز في أفريقيا. ولذلك، وبالإضافة إلى جميع الالتزامات المحلية والوطنية التي تتسم بزيادة حصة الموارد المحلية من جميع الأموال التي تم تعبئتها - من ٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٤ - تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعلن أنها ستقدم مساهمة سنوية قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ابتداء من عام ٢٠١٦.

وختاماً، نود أن نسترعي انتباه الجميع إلى حقيقة أن العالم قد أحرز تقدماً، ولكنه لم يقض بعد على الإيدز. وما لم نغتزم هذه الفرصة، سيكون هناك أثر ارتدادي مع تضاعف التكاليف، وأثر ذلك على أفريقيا قد يتعذر إصلاحه. وبالتالي، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن يظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية في جدول الأعمال العالمي المركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صالح العمر، نائب وزير الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية.

بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، الذي يسرني أن أشكره عليها، وباستخدام نهج متعدد القطاعات، زادت التغطية الجغرافية وتحسن الإبلاغ وتم توفير العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وتعميم التدخلات. كما ينبغي الإشارة إلى أن الخدمات التي كانت تدار بمشاركة المجتمع المحلي على جميع المستويات وأن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية كانوا حاضرين في مواقع التوزيع.

لكن توفير الرعاية للأطفال لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن بين ما يقدر بنحو ٤٤٥ ٠٠٠ من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، هناك أكثر قليلاً من ٥٠ ٠٠٠ من الأطفال تحت سن ١٥ سنة، ومن بين هذا العدد كان هناك نحو ٩ ٠٠٠ طفل أو قرابة ١٨,٣ في المائة ما زالوا يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة حتى أواخر عام ٢٠١٥. ولن يمنعنا ذلك من مضاعفة التزامنا بالقضاء على الإيدز لدى الأطفال. والخبرة المكتسبة من مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية يمكن استخدامها لمكافحة الأمراض الناشئة من قبيل فيروس الإيبولا والحمى الصفراء وفيروس زيكا وحمى لاسا.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بفضل نجاحها في التغلب على أوبئة إيبولا السبعة، تستطيع أن تؤكد للدول الأعضاء أنه إذا تسنى تطبيق التعبئة وتكثيف البحوث والاستراتيجيات والإجراءات المستخدمة في مكافحة الإيدز على مكافحة فيروس الإيبولا أو الأمراض الأخرى، يمكن ضمان النجاح في وقت قصير للغاية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الاستراتيجية التي تقوم على أساس المجتمع المحلي والتي تنطوي على وضع المجتمعات المحلية في صميم مكافحة فيروس الإيبولا، كانت أساسية لنجاح كل جهودنا لمكافحة الأوبئة المختلفة.

لدراسات الأسرة بتنظيم مؤتمر الدولة حول الإيدز والأسرة والأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١١، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وأدرجت وثيقة التوصيات الصادرة عن المؤتمر ضمن المرجعيات الأساسية لوضع الإطار الاستراتيجي العربي.

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تحرص على إتباع استراتيجية فاعلة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والعمل باستمرار على تحديد البرنامج الوطني للوقاية من الإيدز، وبخاصة فيما يتعلق بتطوير التشريعات والنظم الصحية وتحديد بروتوكولات المعالجة بالأدوية بهدف حماية وتوعية الأفراد والأسرة والمجتمع.

كما أن دولة الكويت حققت الكثير من الإنجازات في هذا الشأن منها توفير العلاج لجميع المصابين بالمجان حيث وضعت مرسوما بقانون رقم ٦٢ لعام ١٩٩٢ للوقاية والتصدي للإيدز ملزما للجميع، كما يحافظ في الوقت ذاته على حقوق المصابين وحق المجتمع في منع العدوى والتصدي لها.

وبالنسبة للمملكة البحرين، فقد تم تشكيل لجنة وطنية للوقاية من مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن عدة وزارات ذات الصلة برئاسة وزارة الصحة ووضع استراتيجية متعددة القطاعات وإشراك المتعاشين بالفيروس والمتأثرين به بالخطوة مع ممثلي المجتمع المدني.

كما أن المملكة العربية السعودية تعمل من خلال البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز على تعزيز صحة الفرد والمجتمع من خلال الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا بشكل عام وعلاج المصابين بالفيروس/الإيدز بصفة خاصة، حيث تحرص المملكة على أن تقدم الخدمات الوقائية والعلاجية بطريقة تراعى فيها السرية في تداول المعلومات المتعلقة بمرضى الإيدز ودعم النواحي النفسية والاجتماعية للحالات المسجلة. كما تحفظ على كرامة الأفراد وحقوقهم وأسرهم وخصوصياتهم.

**السيد العمر** (المملكة العربية السعودية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على إعداده للتقرير (A/70/811) عن المسار السريع صوب القضاء على وباء الإيدز.

مرت خمس سنوات منذ الإعلان السياسي للأمم المتحدة لعام ٢٠١١ حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق). ومما لا شك فيه أنه تم تحقيق تقدم وإنجازات في بعض المجالات إلا أن من الواضح، بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام، أنه يتعين علينا أن نبذل مزيدا من الجهود لاستكمال ما تم إنجازه، لا سيما أن هنالك تفاوتات ما بين الدول التي تمكنت من الاستفادة من هذه الإنجازات. وهنالك أيضا مخاوف من انتعاش المرض في بعض الدول. وعليه، تقع علينا جميعا مسؤولية عن إيجاد الطرق وتوفير الوسائل المطلوبة لمنع هذه المخاوف ووضع حد لمرض الإيدز.

وتعد دول مجلس التعاون من أقل الدول تأثرا بهذا الوباء. ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك الثقافة المجتمعية المستندة إلى القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي تحض على الالتزام بتجنب السلوكيات التي يمكن أن تسهم في انتشار المرض. ومع ذلك، فإننا نعمل مع الجميع على القيام بمسؤولياتنا نحو محاربة هذا الوباء على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فقد تبنت دولة قطر على المستوى المحلي برنامجا وطنيا لمحاربة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعتمد استراتيجية الاستثمار في برامج الوقاية التي تشمل نشر الوعي حول المرض وتشجيع التشخيص المبكر وكذلك توفير الرعاية والعلاج للمصابين بأعلى مستويات الجودة. وكذلك بذلت دولة قطر جهودا كبيرة من أجل محاربة وصمة العار والتمييز ضد المصابين أو حاملي فيروس نقص المناعة البشرية وذلك من خلال العديد من حملات التوعية. كما قام معهد الدوحة

ولكن، حالياً تتاح لنا فرصة لتحقيق القضاء على وباء الفيروس/الإيدز بصورة نهائية. وفي الواقع، أحرزنا تقدماً بارزاً. فبدعم من المنظمات، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، أدت زيادة فرص الحصول على العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي إلى تقليص لعدد الوفيات الناجمة عن الأمراض المتصلة بالإيدز وعدد الإصابات الجديدة بالفيروس.

وما فتئت اليابان مناصراً منذ أمد بعيد لمفهوم الأمن البشري. ويسعى الأمن البشري لحماية الأسس الحيوية لحياة جميع الأشخاص بطريقة تضمن الحرية وتدعم تحقيق الذات من خلال تطوير الإمكانيات البشرية الفردية.

استناداً إلى هذا المبدأ التوجيهي، تود اليابان الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة التحديات الصحية العالمية.

ويعد من بين أكثر الوسائل فعالية لضمان الأمن البشري، تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وقد اعتمد المجتمع الدولي العام الماضي، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي يشمل الهدف المتمثل في تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومن أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، نحن بحاجة إلى إعادة الهيكلة الاجتماعية، ويتعين على قادة العالم الالتزام بمبدأ عدم استثناء أي أحد من الاستفادة من الرعاية الصحية.

وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى السابقة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلترم قادة العالم بتسريع الجهود الرامية لتحقيق حصول الجميع على الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم، لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمكن الوفاء بتلك الالتزامات على أفضل وجه، بتحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومن أجل القضاء على وباء الفيروس/الإيدز، فإننا نعتد على قيادة رؤساء الوفود المجتمعين هنا اليوم. وينبغي أن ننشئ عالماً تتاح فيه للجميع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك استخدام

كما تواصل سلطنة عمان من خلال برنامجها الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعزيز الوعي المجتمعي بجميع شرائح المجتمع حول طرق الإصابة والخدمات المرتبطة بذلك في مجال التشخيص كالاختبار الطوعي والاستشارة، وأيضاً تشجيع قبول المصابين في المجتمع والحد من الوصم والتمييز ضدهم.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد التزمت دول مجلس التعاون بميثاق الرياض لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يدعو جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العمل على تنفيذ عشر توصيات تنطرق لقضايا الرعاية والدعم الصحي للمتعافين مع المرض وتحسين مشاركة المجتمع المدني في التعامل مع المرض وكذلك تطوير برامج وقائية تركز على الشباب.

ختاماً، فإن خطورة هذا التحدي والمسؤولية المشتركة تستلزم منا التعاون والعمل الجماعي من أجل مواجهة هذه المشكلة وإيجاد السبل والوسائل لوضع حد لهذا المرض. ونحن نتطلع بإذن الله قدماً إلى رؤية ثمار هذه اللقاءات والنقاشات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ماساكازو هاماشي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان.

**السيد هاماشي** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): مضى خمسة وثلاثون عاماً منذ أن أعترف بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز للمرة الأولى وأبلغ عنه في عام ١٩٨١. وكانت معرفتنا وفهمنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ذلك الوقت ضعيفين بشكل يرثى له. وخشي الناس أن يكون هذا المرض المعدى الجديد غير قابل للعلاج ولا يمكن الشفاء منه. ولم تكن تجربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نفسها مؤلمة وعنيدة للمصابين وأسره فحسب، ولكن التمييز والوصم اللذين إهالا على المصابين أضافا إهانة قاسية إلى إصابة خطيرة بالفعل.

واستضافت اليابان الشهر الماضي مؤتمر قمة شيما إسي لمجموعة السبعة. وفي إطار الرئاسة اليابانية، التزمت مجموعة السبعة باتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالصحة العالمية على النحو المبين في رؤية مؤتمر قمة شيما إسي المتعلقة بالصحة العالمية، التي تسلط الضوء على كون الصحة تشكل أساس الازدهار والأمن الاقتصاديين. إن مجموعة السبعة ملتزمة بوجه خاص، بتعزيز التغطية الصحية الشاملة وتبوتيد الهياكل الصحية العالمية لتعزيز مواجهة حالة الطوارئ في مجال الصحة العامة. وقبل مؤتمر القمة، أعلن رئيس الوزراء شيترو آبي تعهد حكومة اليابان بتقديم مبلغ ٨٠٠ مليون دولار للصندوق العالمي في السنوات القادمة.

وما فتئت اليابان تدعم بنشاط الجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتعزيز نظمها الصحية. وأود هنا التأكيد على أن اليابان تعترم الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي والإسهام بصورة أكبر في مواجهة التحديات الصحية العالمية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة تونا سكوغن، وزيرة الشؤون الخارجية في النرويج.

**السيدة سكوغن (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** إن النرويج توافق تماما على الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تسريع إنهاء الإيدز. وتنص استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، بوضوح على عدم وجود بديل للمسار السريع فيما يخص مكافحة الإيدز. فلنبن على النجاح التاريخي للاستجابة العالمية للإيدز خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، ونتجنب الانتكاسات.

ويتعين أن يرشد الإعلان السياسي الجديد (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك

الرفالات، والتثقيف، والتشخيص، والعلاج والرعاية والدعم، ويتم فيه التحكم في الإصابة المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية/السل، وحيث تتم الوقاية منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وحيث لا يوجد لا تحيز ولا تمييز. ولتحقيق هذا العالم، ينبغي أن نسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تلبية احتياجات الضعفاء، مثل النساء والفتيات والفئات السكانية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلون بالجنس والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات الذين هم الأكثر تضررا من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب أن نحقق مجتمعا يحمي ويدعم جميع الأشخاص الضعفاء والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. إننا نعيش معا.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعبئة النظم الصحية والموارد المالية والبشرية الكبيرة، بما في ذلك تلك الموجودة في البلدان النامية. وترحب اليابان بالاتجاه الأخير في البلدان النامية إلى إيلاء أولوية عليا لتطوير القطاع الصحي، وزيادة تعبئة الموارد المحلية. ومن المهم أيضا أن ننشئ إطار دوليا قويا لدعم البلدان النامية التي تعمل على تعزيز نظمها الصحية.

وما فتئت اليابان منذ وقت طويل تضطلع بدور رئيسي في مجال الصحة العالمية. وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، الذي عقد في كيوشو - أو كيناوا في عام ٢٠٠٠، أدرجت اليابان مكافحة الأمراض المعدية في جدول أعمال مؤتمر القمة لأول مرة في تاريخ مجموعة السبعة ومجموعة البلدان الثمانية. ومن خلال هذا العمل، مهدت اليابان السبيل لإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وخلال مؤتمر قمة هو كايدو تويكاكو لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٨، إتفقت مجموعة البلدان الثمانية على الإجراءات الرامية إلى تعزيز النظم الصحية.

الصندوق الاستئماني، المنخرط حالياً في ١٢ بلداً من البلدان التي تتحمل عبئاً كبيراً.

وفي الوقت نفسه، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تحدد مساراً جديداً، حيث يتم إخراج مكافحة الإيدز من العزلة، وإدماجها في إطار أوسع نطاقاً.

أود أيضاً أن أشدد على الحاجة إلى ضمان التركيز الشديد على التعليم الجيد. وتبين الأدلة أن الحضور المدرسي يقلل من معدلات الإصابة بفيروس في صفوف الشباب من الفتيات والفتيان على السواء. كما أن الوصول إلى التثقيف الجنسي الشامل وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب هو أيضاً أمر هام لتمكين المراهقين من إتمام تعليمهم وتحقيق إمكاناتهم. والعوامل الحاسمة الأخرى التي ينبغي أن تدمج في هذه الجهود هي مكافحة السل وتوافر العاملين في مجال الصحة ونوعية خدماتهم كجزء من تقوية النظم الصحية بوجه عام.

وأخيراً، تود النرويج التأكيد على أهمية إشراك الشباب في هذا العمل. وكما يقول المثل، لا يمكن أن نقول شيئاً عن المراهقين في غياب المراهقين. ونحن الآن في مرحلة حاسمة في الكفاح ضد الإيدز. وخلال الأيام القادمة، دعونا جميعاً نوحّد قوانا ولننترم بإنجاز ما بدأناه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ديورا ل. بريكس، المنسقة العالمية للإيدز في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة بريكس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على دوره القيادي. ونذكر اليوم عمق وباء فيروس نقص المناعة البشرية واتساعه، وعدد من هم في حاجة إلى العلاج، ولدينا رؤية عالمية مشتركة هي ٩٠-٩٠-٩٠ بفضل ميشيل

المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جهودنا المشتركة للقضاء على الإيدز. ونعلم أن مسببات هذا الوباء تتمثل في الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين ومعايير ومفاهيم الذكورة. وتقدم لنا استراتيجية البرنامج المشترك الطريق الذي ينبغي أن نسلكه لمواجهة تلك المسببات. والأدلة على ذلك واضحة. وإذا لم ننجح في معالجة الاحتياجات والتحديات التي تواجه الفئات السكانية الرئيسية والفئات السكانية المعرضة لخطر كبير، فلن نقضي على الوباء.

وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، زادت النرويج باستمرار من استثماراتها في مجال الصحة العالمية، بفضل الدعم السياسي الواسع في برلماننا. إن القضاء على الإيدز لا يزال يشكل أولوية، وستواصل النرويج استثماراتها الكبيرة من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، ومنظمات المجتمع المدني. وأيدت النرويج أيضاً الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق. ويشكل القضاء على الإيدز عاملاً هاماً لتحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية لتغيير المستقبل، وذلك لضمان ليس بقاء النساء والأطفال والمراهقين على قيد الحياة فحسب، بل وازدهارهم أيضاً.

وأشئى مرفق التمويل العالمي لدعم حركة كل امرأة، كل طفل، لسد فجوة التمويل في البلدان ذات العبء الكبير، وتمكينها من الوصول إلى تلك الأهداف. وهو يهدف إلى حشد المزيد من التمويل المحلي وتشجيع تجميع الموارد. ولا نزال بحاجة إلى تمويل من الجهات المانحة، وسيكون لذلك دور حفاز. وسيؤدي تعزيز الملكية القطرية وزيادة التمويل المحلي - تمثياً مع خطة عمل أديس أبابا - إلى توفير تمويل أكثر استدامة. وسيوفر الصندوق الاستئماني لمرفق التمويل العالمي الجديد، التمويل الحفاز للخطط الوطنية للبلدان لتنفيذ الاستراتيجية العالمية. إن النرويج أحد أوائل المساهمين في



العواقب المحددة، التي تشمل عدم قبول حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز؛ وانعدام القياس والرصد المنهجين والدقيقين للوصم والتمييز وعدم اتخاذ إجراءات واضحة للتخفيف منهما؛ والافتقار إلى خدمات جيدة للفئات الرئيسية من السكان؛ وأخيراً، فإنها تشمل التركيز وعدم التركيز على تحسين القدرات والرعاية لفئات السكان الرئيسية التي تقودها المنظمات الأهلية، ليس بمناسبة تغيير السياسات فحسب، بل أيضاً من خلال التنفيذ المباشر للخدمات.

وتقف الولايات المتحدة مع الفئات الرئيسية من السكان ومن أحلها. ونحن ملتزمون التزاماً عميقاً بحماية وتعزيز حقوقهم الإنسانية وصحتهم وباتخاذ إجراءات ملموسة - لا مجرد الأقوال - اليوم. وقد أعلننا باعتزاز في هذا الصباح، من خلال خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، أننا بصدد إنشاء صندوق استثماري للفئات السكانية الرئيسية بتكلفة ١٠٠ مليون دولار. وسيدعم هذا الصندوق الاستثماري النهج المبتكرة والمصممة خصيصاً والتي يقودها المجتمع المحلي لمعالجة المسائل الحاسمة التي أوردتها للتو والثغرات الموجودة في التصدي للفيروس/الإيدز في أوساط الفئات السكانية الرئيسية بغض النظر عن مكان إقامتهم في العالم. وسيعمل هذا الصندوق الاستثماري من أجل تحديد وقياس وتغيير الديناميات المعقدة المحركة للوصم والتمييز. وسيدعم النهج الشاملة التي تُنفذ على مدار عدة سنوات لضمان توفير التمويل المباشر للمنظمات الأهلية الرئيسية التي يقودها السكان لإنجاز وتطوير وتحسين قدرتهم على الاستجابات المستدامة لفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد المحلي، استناداً إلى البيانات والمساءلة. وتتطلب الفئات السكانية الرئيسية الدعم من جميع الشركاء وجميع الدول الأعضاء، وهي جديرة بذلك. وتُشجّع خطة رئيس الولايات المتحدة بقوة الجهات المانحة الأخرى من القطاعين العام والخاص على الانضمام إلى هذا الجهد الفريد وتحويل الأقوال إلى أفعال والمساهمة في هذا الصندوق الاستثماري.

سيديي والبرنامج المشترك. وبينما نحیی في هذا الأسبوع الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للتقارير الأولى التي تناولت ما عُرف في وقت لاحق بالإيدز، فإننا نتدبر التقدم الهائل في التصدي للفيروس/الإيدز عالمياً، ولكننا ندرك أيضاً أن هناك قدراً كبيراً من العمل المتبقي الذي يتعين القيام به للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

إن التزام حكومة الولايات المتحدة بإنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمكن المبالغة فيه. ونحن نستثمر بأصواتنا وقدرتنا وأموالنا. فمن برنامج ريان وايت لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفيروس/الإيدز وقانون الرعاية الميسورة، أنقذنا حياة الملايين في الوطن وفي جميع أنحاء العالم على حد سواء.

وعلى الصعيدين المحلي والدولي، شهدنا انخفاض عدد الوفيات الناتجة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز انخفاضاً كبيراً لدى البعض، ولكن ليس الكل. والواقع أن المناقشات التي أفضت إلى هذه اللحظة تُبين أننا لم نقرب من إحراز التقدم في ضمان الاحترام لجميع الأشخاص، وحماية حقوق الإنسان، وانعدام التمييز، وهيئة البيئات المواتية على الصعيد القانوني وصعيد السياسات لتقديم خدمات العلاج والوقاية الجيدة للجميع. ويتواصل إغفال الفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر في استجابتنا العالمية للفيروس/الإيدز، مما يدفعهم أكثر إلى دائرة النسيان. وتلك هي الفئات الرئيسية التي يحددها البرنامج المشترك على أنها الرجال المثليون وسائر الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايرو الهوية الجنسية والمشتغلون بالجنس والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن والسجناء.

وبالنسبة لهذه الفئات السكانية الرئيسية، يجب أن نترجم عبارات الاهتمام إلى إجراءات فورية لنكفل معالجة

الإيجابية، ولا سيما في مجال العلاج. ولكن في حين أن العلاج المنقذ للحياة أمر أساسي، لا يمكننا أن نتخلص من وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وجهود الوقاية للأسف لا تسير على نحو جيد بخلاف الحال بالنسبة للعلاج. إن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي ثابتة، ولا تنخفض كما نرغب. لذلك، يجب أن يسير العلاج جنباً إلى جنب مع مجموعة واسعة من التدخلات الوقائية، إذا أريد لنا أن ننجح في القضاء على الإيدز.

وما زلنا نشهد زيادة في الإصابات بين بعض الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للخطر بصفة خاصة، وذلك في الغالب بسبب التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. إن تقرير الثغرات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يدلنا على المجالات التي يعين أن نركز اهتمامنا عليها.

ويتطلب سد الثغرات التي حددت في التقرير ضمان حق كل فرد في التمكن من الحصول على المعلومات والخدمات والعلاج والقيام بذلك بدون خوف من الوصم أو التمييز أو العقاب. وهو أمر يتعلق بعدم تخلف أي أحد عن الركب، ويتعلق بتعزيز النهج المجتمعية. ومن الضروري تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع الأفراد وحمايتهم - بغض النظر عن العمر أو نوع الجنس أو المهنة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية. ويجب أن نعالج مسائل مثل العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وأن نتصدى لهذه المسائل.

ويجب أن نلبي الطلب الهائل غير الملبى للمعلومات والخدمات، بما في ذلك وسائل منع الحمل، وعلينا أن نكفل قدرة الفئات السكانية الرئيسية على وجه الخصوص - بما في ذلك المشتغلون بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومغايرو الهوية الجنسية والسجناء والأشخاص

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكاميرون).

وكما صحّ منذ بداية هذا الوباء، فالمشاركة المجتمعية والشراكات مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني أمر حيوي لنجاح واستمرار استدامة خدمات الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية لجميع السكان، ولا سيما الفئات السكانية الرئيسية. وهذا الإجراء الذي اتخذته اليوم الولايات المتحدة يدل على عمق التزامنا بتنفيذ هذا المبدأ المهم جداً لإنهاء هذا الوباء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارتن بيلي هيرمان، وزير الدولة للسياسات الإنمائية في الدانمرك.

**السيد هيرمان** (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): تود الدانمرك أن تشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذه المرحلة حاسمة. ونود أيضاً أن ننوه ونشيد بعمل الميسرين، السفير موبايا كاسيسي - بوتا (زامبيا) والسفير يورغ لاوبر (سويسرا)، في التوصل إلى اتفاق بشأن الإعلان السياسي القوي والتطوعي (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق).

إن الاستجابة العالمية للإيدز تمر بمنعطف محوري. فنهاية الوباء، الذي أودى بحياة الكثيرين وتسبب في الكثير من المعاناة، باتت على مرمى البصر وفي المتناول. وتلك أنباء سارة. بيد أن نهاية الوباء لن تتحقق تلقائياً. فهي تتطلب اعتماد نهج المسار السريع. ودون ذلك، فإننا نخاطر بأن ينعكس الاتجاه؛ وبفقدان سنوات من الاستثمار والجهود. إنها معركة لا يسعنا أن نخسرها.

وقد أحرزت الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقدماً هائلاً ويمكن أن نشير إلى تحقق الكثير من النتائج

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز - بغية احترام، حقوق الإنسان للجميع في الجهود المبذولة للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وحماية هذه الحقوق وإحداقها. وعلى العالم أن يبذل ما يلزم من جهد لإنهاء وكسب هذه المعركة، التي بدأناها قبل أكثر من ١٥ عاما. وهذا ليس وقت التأني؛ وهذا ليس وقت التردد. فقد حان الوقت لإنجاز العمل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أليكسي تسوي، نائب وزير الصحة والتنمية الاجتماعية في جمهورية كازاخستان.

**السيد تسوي** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تشيد جمهورية كازاخستان بالجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة، ووكالاتها الراضة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لتحقيق الهدف الطموح المتمثل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١)، واستراتيجية البرنامج المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ ونرحب بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) ومجموعة أهدافه المقيدة زمنيا لمكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في جميع أرجاء العالم خلال السنوات الخمس المقبلة وإنهاء الوباء بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتتعهد كازاخستان بأن تكون جزءا من هذا التضامن العالمي النطاق والقادر على إحداث التغيير ومن المسؤولية المشتركة. وسنساهم أيضا في تعزيز المستويات الجديدة للبحث والتطوير الشاملين للوصول إلى أرجاء العالم النائية حيث لا يزال الإيدز واسع الانتشار.

وندعو إلى التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الدول الأمريكية، وجامعة الدول العربية وغيرها. كما أن على المؤسسات المالية

الذين يتعاطون المخدرات بالحقن - على الحصول على الخدمات بطريقة مرتكزة على الإنسان وشاملة للجميع وغير متمسمة بالوصم وغير تمييزية. ولن يؤدي تجنب معالجة هذه القضايا إلى زوالها. بل على العكس، فإن عدم تخلف أحد عن الركب سيكون بالغ الأهمية في بلوغ الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة. فلا مكان للوصم والتمييز في القرن الحادي والعشرين. ويجب ألا ندع محرمات الماضي تقف في طريق تحقيق النتائج في المستقبل.

ويواجه العالم اليوم أكبر عدد لجيل الشباب في التاريخ. ونعلم كيفية تأثير فيروس نقص المناعة البشرية بصورة غير متناسبة على المراهقات والشابات. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشكل الشباب واحدة من كل أربع إصابات جديدة بالفيروس، والسبب الرئيسي للوفاة فيما بين الفتيات المراهقات هو الإيدز. ونحن بحاجة إلى مكافحة الأسباب الجذرية لهذا الوباء. وللشباب الحق في التزود بالمعرفة والوسائل لحماية أنفسهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن الأمور الأساسية حصول الشباب والمراهقين على التثقيف الجنسي الشامل في المدرسة وخارجها، فضلا عن الخدمات الملائمة للشباب. فهذا سيمكن الشباب من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية والإنجابية وبالتالي رسم مستقبلهم فيما يتعلق بالتعليم والعمل والأسرة.

ونعلم ما يتعين أن نفعله. فالمطلوب هو اتخاذ إجراءات. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تولي تركيزا شديدا على ضمان حقوق الإنسان للفتيات السكانية الأشد ضعفا وهميشا، وترمي إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على التمييز المتصل بالفيروس. وتظل الدائرك ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، الذي اضطلع بدور بالغ الأهمية في

وستكون تلك البلدان بحاجة إلى المساعدة، ليس في تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية لمنظمة الصحة العالمية فحسب، بل بصورة أكبر في مكافحة حواجز الوصم والقوالب النمطية من خلال الوقاية وتكثيف حملات التوعية العامة لتمكين القبول والإدماج. ولذلك، من الأهمية البالغة بمكان تعبئة الفئات المجتمعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية، باعتبارها أدوات قوية للوقاية والدعوة. وحددت كازاخستان أولوية اتخاذ نهج متعدد القطاعات في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتاح للمنظمات غير الحكومية فرصة المشاركة في وضع البرامج الوقائية من خلال الجهود الممولة من الدولة لتأمين النظام الاجتماعي.

وتزود فئات السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس بالمحاقن والرفالات والعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي وبالعلاج الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والسل، والتهاب الكبد الوبائي باء - وكلها تغطيها الدولة بشكل كامل. ويتاح على نطاق واسع الحصول المجاني على المشورة والاختبار والمعلومات عن تدابير الوقاية والانتقال. وتعلمنا من تجربتنا مدى أهمية إدراج النساء والأقليات والفئات الضعيفة، وبالتالي كفالة العدالة الاجتماعية والمساواة، وهما من أسس خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٧، ستبدأ كازاخستان علاج الأفراد المصابين بالفيروس الذين يقل عدد خلايا CD4 لديهم عن ٥٠٠ خلية، وتعتمد مواصلة التدخل الفوري بعد الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية من أجل الحد من الإصابات الجديدة والوفيات الناجمة عن الإيدز. ولدى كازاخستان القدرة والإرادة السياسية للعمل من أجل تحقيق أهداف الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل مايو، نائب وزير الصحة في جمهورية بنما.

الدولية، إلى جانب المصارف الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، زيادة استثماراتها من أجل أقل البلدان نمواً، وبخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شرط لا يعرقل النهوض بالمجتمع فحسب، ولكنه يقضي على نسيجه الاجتماعي وجميع هياكله الأساسية. وكازاخستان، بوصفها دولة عضواً متحلية بالمسؤولية، على استعداد لمعالجة الكيفية التي يمكن بها تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/70/811) والإعلان السياسي في المناطق المختلفة من العالم، استناداً إلى اعتبارات الحاجة ومحدودية التمويل ورأس المال البشري والهياكل الأساسية. ونحن على استعداد لتعزيز الأنشطة في منطقة آسيا الوسطى بالاستناد إلى ملكيتنا الوطنية الخاصة لاستراتيجيات تدريجية وبعيدة المدى. وبالرغم من أن التقرير يشير إلى زيادة حادة في عدد الأشخاص المصابين حديثاً في منطقة آسيا الوسطى، في المقام الأول عن طريق تعاطي المخدرات بالحقن، فإن نسبة وباء فيروس نقص المناعة البشرية في كازاخستان، وفقاً للبيانات الواردة من منظمة الصحة العالمية، مستقرة في ٠,٢ في المائة. وأمكن هذا بسبب تدخل الحكومة في الوقت المناسب باتخاذ سياسات مستبصرة. وأثبتت كازاخستان أن التدابير المنهجية والكلية، التي تتخذ بزيادة النفقات المالية والميزانيات المخصصة لكفالة الحصول الشامل، وحدها هي الفعالة. وسنعمل مع الآخرين لضمان التمكن من تنفيذ تلك التدابير في البلدان النامية الأخرى، أيضاً. ويسرنا أن نبلغ الجمعية بأن علاج فيروس نقص المناعة البشرية في كازاخستان تموله الدولة تمويلًا كاملاً بدون مساعدة المانحين الدوليين بعد أن ارتقت كازاخستان إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ونحظى أيضاً بمعايير عالية في كفاءة تقديم الخدمات، وتوسيع نطاق تسجيل المخدرات المتاحة وتنقيح بروتوكولات التشخيص والعلاج تمثياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية، ونحن على استعداد لتبادل أفضل الممارسات مع البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية.

في مناطقنا الجغرافية الصحية الـ ١٤. وفي العام المقبل، تمديد خدمات الرعاية الصحية الأولية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، كما تقرر بعد التشاور مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومركز التشخيص الأمراض؛ وتمويل حكومي قدره ١٠٠ في المائة لجميع أدوية ومنتجات متابعة علاج المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفيرها دون مقابل، وهو جهد قيد الإعداد على مدى ١٥ عاماً؛ وتحقيق اللامركزية الوشيك في اختبارات خلايا (CD4) واختبارات قياس الحمل الفيروسي بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٦ من أجل زيادة توافرها على الصعيد الوطني؛ وتوفير اختبار مجاني في جميع أنحاء البلد.

إن الفحص المجاني للنساء الحوامل وارتفاع معدل التغطية لأكثر من ٩٠ في المائة، قد مكنا من تخفيض معدل تفشي انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل إلى ٣,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وهو رقم ما زلنا نرى أنه غير مقبول بالنسبة لبلدنا. إن حصول المرأة على التعليم هو قيمة لا جدال فيها، ونحن ندافع عن ذلك منذ بدايات قيام جمهوريتنا. وفي العام الماضي، قمنا بزيادة الحد الأدنى للسن القانوني للزواج، وبالتالي الحيلولة دون زواج الفتيات الصغيرات. وقد توصلنا إلى اتفاقات مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لدعم إدارة داء السل والتعليم، ومكافحة الوصم والتمييز الذي يؤثر على الأشخاص الذين يتعايشون مع كلا هذين الطرفين الصحيين.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا ٦ عيادات ملائمة للرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين، والنساء المشتغلات بالجنس، والنساء مغايرات الهوية الجنسانية، حيث يتلقون العلاج والرعاية الوقائية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، في الوقت المناسب وفي بيئة خالية من الوصم والتمييز، وكل ذلك يمول تمويلاً كاملاً من حكومة بنما. ولقد أصدرنا مرسوماً

السيد ومايو (بنما) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية اليوم بالنيابة عن رئيس جمهورية بنما، السيد خوان كارلوس فاريلو رودريغيث، لتأكيد التزام بلدي بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل عام ٢٠٣٠ باعتباره هدفاً عاجلاً وضرورياً. ومع مراعاة هذا الهدف الثابت، ترحب بنما باعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) بالأمس، الذي يهدف إلى تسريع الجهود الرامية إلى وضع حد للإيدز في هذه المرحلة من التنمية المستدامة.

وفي الفترة من عام ١٩٨٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شهدت جمهورية بنما أكثر من ٢٣٧٠٠ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منها ١٤٦٠٠ حالة في مرحلة متقدمة. وتستدعي هذه الأرقام إلى اتخاذ إجراءات فورية. وفي الأجل القصير، نحن نريد، وبمساعدة من المجتمع المدني، أن ندمج هذه الاستراتيجيات في خططنا العملية متعددة القطاعات. ونحن ندرك أن هذا التكامل يشكل عنصراً أساسياً في نجاح الاستراتيجيات التي تقترحها الهيئات الحكومية الدولية ووكالات التعاون من أجل خفض عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولهذا السبب فإن أنشطة المجتمع المدني تعد الآن أمراً حيويًا أكثر من أي وقت مضى. ما فتئ بلدي ولمدة سنتين يقوم، من خلال اتخاذ خطوات صغيرة، بتحضيرات لوضع الأسس من أجل إرساء ركائز مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في بنما، بغية بلوغ الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠، ومراعاة استراتيجية المسار السريع والمبادئ التوجيهية للعلاج الوقائي. وتشمل الاستراتيجيات المبينة لوغاريتم جديد يستند إلى اختبارات تشخيصية سريعة في الرعاية الصحية الأولية؛ وإنشاء ١٥ عيادة للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي



دائما هي الأصعب للتمرير، ولا يمكننا أن نفقد تركيزنا الآن مع زخم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وأهداف التنمية المستدامة التي تتيح لنا إمكانية فريدة لاتباع نهج شامل متعدد الأبعاد. وينبغي أن نبقي تركيزنا على الهدف ٣- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار - لكن عملنا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية يرتبط فعليا مع العديد من الأهداف الأخرى.

ولا تزال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشكل أولوية رئيسية بالنسبة لإيطاليا، سواء داخل حدودنا الوطنية أو في إطار العمل مع شركائنا في التنمية. وما فتئت إيطاليا تدعم بقوة عمل الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كما اضطلعت بدور كبير في إنشائه خلال مؤتمر قمة مجموعة الثماني في جنوة في عام ٢٠٠١. ونحن أحد الداعمين الرئيسيين منذ عام ٢٠١٤، وسوف نزيد مشاركتنا بزيادة تبرعاتنا إلى أكثر من ٣٠ في المائة كما طلب الصندوق العالمي. وسيتم الإعلان رسميا عن التبرع في مؤتمر تجديد الموارد الخامس، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر في مونتريال. وبالتعاون مع الصندوق العالمي، تنظم إيطاليا أيضا اجتماعا رفيع المستوى بشأن إسهام الصندوق العالمي في الصحة العالمية في إطار خطة عام ٢٠٣٠. كما يهدف هذا الاجتماع، الذي سيعقد بروما في ٢٧ حزيران/يونيه، أيضا إلى توليد الزخم من أجل مؤتمر إعلان التبرعات في المستقبل.

وتعرب إيطاليا عن تقديرها لنهج المسار السريع المتوخى في الإعلان السياسي (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق)، الذي يعمل على بناء نظام رعاية صحية مستدام وقادر على الصمود؛ والحد من العقبات التي تعترض سبيل التغطية الصحية الشاملة، لا سيما بالنسبة للنساء؛ وتحسين تعليم الفتيات، مع الاعتراف بأثر التعليم على الصحة. ويشكل النظر في الوقاية والعلاج

ينظم هذه العيادات الملائمة بحيث لا تكون الاستجابة سياسية ولا مؤقتة بل اقتراحا من جانب الدولة.

وتؤدي الإجراءات المتخذة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في بنما دورا أساسيا في سياسات الدولة وفي الدفاع عن مواطنينا - من الرجال والنساء والفتيان والفتيات - الذين يستحقون عالم أفضل وحياة مليئة بالفرص ينبغي التمتع بها وهم بصحة جيدة. اليوم، وبدعم من السيدة الأولى في الجمهورية، المحامية الخاصة المعنية بالإيدز لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أمريكا اللاتينية، لورينا كاستيو دي فاريلا، فإننا نقوم بتعزيز استجابة بلدنا.

ويواجه بلدي تحديات كثيرة، من أهمها بلوغ الأهداف "٩٠-٩٠-٩٠" بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا التزام ليس لدينا أي نية للتهرب منه، وليس هناك مجالاً للشك في أننا سننجز بالتعاون مع الجهات المانحة والوكالات التعاونية، ومجتمع مدني ممكن ونشط، بالعمل جنبا إلى جنب مع حكومة جمهورية بنما. إن بنما، البلد الذي قسمت أراضيها منذ أكثر من ١٠٠ سنة لتوحيد العالم، ملتزمة تماما بالتعاون في الكفاح من أجل القضاء على هذا المرض.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماريو جيرو، نائب وزير الخارجية في إيطاليا.

**السيد جيرو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أحاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالنيابة عن إيطاليا.

وفي حين أن إيطاليا تؤيد تماما البيان الذي أدلى ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.99)، أود أن أشاطركم بعض الأفكار الإضافية.

لقد أحرزت الحملة العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقدما كبيرا، ولكننا جميعا نعرف أنها لم تنته بعد. وكما هو الحال في جميع الحملات، فإن المرحلة النهائية تكون

الدينية ومعاهد البحث ورابطات المرضى لتعزيز آليات التمويل المبتكر ولظهور أطراف مانحة جديدة من القطاعين العام والخاص. ونعلم من التجربة أن الاستراتيجية التي تقوم على أساس المجتمع المحلي هي الاستراتيجية الأكثر فعالية على صعيد كل من العلاج والرعاية. وكانت هذه المسائل وغيرها في صميم حدث نظمته إيطاليا على هامش هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بالتعاون مع العديد من الشركاء والأصدقاء الملتزمين بإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. وهذه ليست سوى بعض الأسباب التي تجعلنا نؤيد تماما الإعلان السياسي الذي اعتمد في وقت سابق، والذي نعتقد أنه سيساعد في تحقيق هدفنا المشترك الطموح للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا تيريزا باران، نائبة وزير الصحة العامة في جمهورية باراغواي.

**السيدة باران (باراغواي) (تكلمت بالإسبانية):** أود، أولاً وقبل كل شيء، الإعراب بالنيابة عن وفد باراغواي عن أطيّب تمنياتنا بنجاح هذا الاجتماع.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحدياً مستمراً للصحة والتنمية في جميع أنحاء العالم. ومنذ ظهور أول حالة إصابة في باراغواي في عام ١٩٨٥، زادت تدريجياً قدرة نظام الصحة العامة وتنفيذ السياسات العامة على التصدي للوباء، وجرى تحسينها في سياق التغيرات على صعيد كل من الخصائص الوبائية للمرض منذ بداية انتشاره وواقعنا الوطني.

إن البرنامج الوطني لباراغواي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي، الذي أنشئ عام ١٩٨٨، يقوم بنشاطين رئيسيين، يتمثل أولهما في الإشراف على الاستجابة الوطنية المتكاملة والشاملة والملتزمة لمكافحة الفيروس والأوبئة التي تنتقل عن طريق

بطريقة أكثر تكاملاً عنصراً رئيسياً آخر في استراتيجيتنا. ويندرج في صميم هذه الفكرة مستوى أكبر من الاستثمار في رأس المال البشري، وبناء المهارات والقدرات التي يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع فرص الحصول على الأدوية.

وقد اقتربنا اليوم أكثر من أي وقت مضى من تحقيق هدفنا، ولكن لا يزال هناك الكثير جداً من السكان الضعفاء والمهمشين والمهملين للغاية في كل بلد من البلدان، ولا يسعنا أن نتركهم وراءنا. وتدرك إيطاليا أيضاً خطورة نقص مخزونات الأدوية ونضوبها، لا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً. إن سلاسل الإمداد المقطوعة، وعدم كفاية الرقابة من جانب المجتمع المدني، وقلة المؤشرات، وآليات الاستجابة لحالات الطوارئ غير المرضية، هي أكثر المسائل التي يجب معالجتها على وجه السرعة.

وثمة حاجة إلى نهج جديدة وابتكارية لاستهداف الفئات السكانية الرئيسية وغيرها من الفئات المعرضة للخطر، مثل اللاجئين والمهاجرين والمحتجزين والعاملين في مجال الجنس، وغيرهم.

ويجب أن يتم القيام بذلك، اعترافاً بالأهمية البالغة للنهوض بحقوق الإنسان للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية حيث أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمجتمعات التي يوجد فيها متسع للجميع أمر له أثر إيجابي على منع انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال المراهقات والشابات في خطر. ومن الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المخاطر عدم كفاية فرص العلاج والتعليم والخدمات الصحية، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي والعنف.

وأخيراً، انطلاقاً من روح المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، يجب أن نواصل تشجيع إقامة تحالفات عالمية ومحلية أقوى بين الحكومات والجهات التنظيمية والصناعات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمنظمات

للدول ألا تكتفي بتنفيذ نهج شاملة للصحة العامة وتوفير الرعاية للأشخاص المتضررين أو المعرضين للخطر، ولكن يجب عليها أيضا بالضرورة العمل من أجل إحداث تحول في المواقف في المجتمع لكسر الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تحول دون أن تكون الوقاية هي الاستراتيجية الأساسية للقضاء على المرض. وفي هذا الصدد، فإننا نشدد على أهمية التثقيف الجنسي وفعالية التركيز على أساس حقوق الإنسان من أجل إحراز تقدم في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، إلى جانب العمل المنسق مع المجتمع المدني المنظم.

وأخيرا، ندعو الدول ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك الأوساط العلمية، إلى الاستفادة من السنوات الخمس المقبلة باعتبارها فرصة فريدة لتعزيز الالتزام والتضامن الدوليين من أجل إعطاء دفعة قوية للتصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس فورادوري، نائب وزير الخارجية والشؤون الدينية في جمهورية الأرجنتين.

**السيد فورادوري** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تلتزم جمهورية الأرجنتين التزاما قويا باحترام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعترف دستورنا بالصحة باعتبارها حقا أساسيا يجب ضمانه لجميع المواطنين دون استثناء. والأرجنتين مقتنعة بأن الالتزام العالمي بالقضاء على وباء الإيدز، الذي تطمح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لتحقيقه، يمثل فرصة غير مسبقة للقضاء على إحدى المشاكل الأكثر تدميرا في الوقت الحاضر.

وأبرزت الدول، من خلال اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، الحاجة إلى تمكين الجميع من الحصول على الرعاية الصحية والتغطية الشاملة، دون استثناء، باعتبارها شرطين أساسيين

الاتصال الجنسي. وثانيا، يدير البرنامج، بشكل لامركزي، توفير خدمات التعزيز والوقاية والرعاية الشاملة، مع التركيز على حقوق الإنسان والحقوق الجنسية بهدف إبطاء انتشار الوباء وتحسين نوعية حياة المصابين بالفيروس والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي.

وفي بلدنا، تبين الدراسات الأخيرة أن الوسيلة الأكثر شيوعا للإصابة بالعدوى تتمثل في ممارسة الجنس، حيث تُسجل أعلى معدلات انتشار العدوى بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٤ عاما وفي أوساط المراهقين والراشدين الأكبر سنا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال نسبة الإصابات مرتفعة لدى الرجال مقارنة بالنساء، ويوجد أكبر عدد من الحالات التي تم اكتشافها في العاصمة والمناطق الحضرية والمناطق الحدودية. واستطاع بلدنا خلال السنوات الأخيرة تثبيت عدد الحالات التي تُصنف بوصفها عدوى مثل الإيدز، وكذلك معدلات الوفيات، وذلك بفضل إدماج العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة بالمجان وللجميع في خدمات الرعاية الصحية.

وبالنسبة لباراغواي، من الضروري ضمان حصول أكثر الناس تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما الفئات الرئيسية من السكان مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلين بالجنس ومتعاطي المخدرات ومغايري الهوية الجنسية والسجناء والشعوب الأصلية، على خدمات عالية الجودة تتعلق بالصحة وفيروس نقص المناعة البشرية، من دون وصم وتمييز. وباعتبارنا بلدا ناميا، فإننا ندعو إلى زيادة الاستثمار العالمي للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وإشراك القطاع الخاص في هذا الجهد. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعو إلى المزيد من الاستثمار في البحوث والتطوير فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز.

إن القضاء على وباء الإيدز يشكل جزءا أساسيا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي

احترام جميع الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات وتعزيزها وحمايتها والتمتع الكامل بها، فضلا عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعدُّ شروطاً أساسية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على هذا الوباء. وبالمثل، فإن حصول الجميع على الرعاية الصحية ونظم الحماية الاجتماعية وبدء العلاج بالأدوية المضادة للفيروس وتوفير العلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وقت مبكر عوامل أساسية لشمول المصابين وإدماجهم وحمايتهم.

وعلاوة على ذلك، فإن حماية حقوق الشباب والمراهقين وصحتهم الجنسية والإنجابية إلى جانب التثقيف الجنسي الشامل والحصول على الأدوية والخدمات الصحية الجيدة تمثل جميعاً عناصر رئيسية لكفالة فعالية جميع الجهود المبذولة لمنع الوباء ومكافحته. وفي ذلك الصدد، فإن الحصول على الأدوية الفعالة بتكلفة معقولة شرط لا غنى عنه للقضاء على الوباء. تحقيقاً لتلك الغاية، فإن من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي بأسره، فضلا عن الدول والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني على مضاعفة الجهود المبذولة وتوفير الموارد المالية إلى جانب التعاون المشترك في نقل التكنولوجيا والاستثمار في مجال البحث والتطوير لأجل تحقيق ذلك الهدف، وبالتالي دعم بناء المجتمعات المعافاة العادلة والشاملة للجميع.

وقد وضعت الأرجنتين وعززت - في سياق استجابتها الوطنية - سياسة عامة بشأن الوقاية والوصول إلى خدمات التشخيص والعلاج. وترسخت تلك الاستجابة بوصفها سياسة للدولة ويتم تمويلها تمويلاً كاملاً من الميزانية الوطنية. ويضمن توفير العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي والوصول إلى تعميم اختبار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتشخيص بجانا وبطريقة سرية. وعلى الصعيد الوطني، تعمل الاستجابة للفيروس بالتنسيق والمشاركة مع جهات فاعلة متعددة من مختلف قطاعات الحياة الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني والأشخاص المصابين بالفيروس وفتات سكانية رئيسية أخرى.

لتعزيز الصحة البدنية والعقلية وإطالة العمر المتوقع للجميع. ويظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل حالة طوارئ صحية عالمية، تمثل أحد التحديات ذات الأولوية أمام تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا. وهو يتطلب استجابة عالمية استثنائية وشاملة، تأخذ في الاعتبار حقيقة أن انتشار الفيروس كثيراً ما يكون سبباً ونتيجة في آن معا للفقر وعدم المساواة. إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وهو من بين أولويات حكومتنا الوطنية.

وتقدر الأرجنتين التقدم الهائل الذي حققه المجتمع الدولي ككل، وخاصة الدول، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، وتسلسل الضوء عليه. وهذه الإنجازات هي نتيجة للجهود التعاونية المنسقة والممولة في ظل وجود إرادة سياسية قوية لدى جميع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. ونرى أنه من الضروري تعزيز الالتزامات والتقدم المحرز حتى الآن، مع الاقتناع الكامل بأننا في منعطف أساسي لإعادة تأكيد ومضاعفة جهودنا، فضلا عن إرادتنا السياسية ومواردنا، في الجزء الأخير من الاستراتيجية العامة للقضاء على وباء الإيدز في السنوات الخمس عشرة المقبلة.

ونواصل في الأرجنتين وضع مبدأ نأمل أن يكون مرشداً لإجراءاتنا الدولية المتخذة في جميع المواقع الجغرافية وجميع مراحل الخطة العالمية - ألا وهو مبدأ عدم جواز اللامبالاة. وفي الواقع فإننا لسنا غير مباليين بإزاء المعاناة والمحن التي تسببها مختلف الآفات كالحرب والكوارث الطبيعية والأوبئة التي من بينها الإيدز. والتزمنا في ذلك الإطار التزاماً ثابتاً بعمل الأمم المتحدة، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وسيواصل بلدنا دعم التنفيذ الكامل لاستراتيجية البرنامج المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، فضلاً عن هدف العلاج ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. ونحن على اقتناع بأن

**السيدة دوسي** (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): "لم يكونوا يعلمون أن ذلك مستحيلا فتمكنوا من تحقيقه كما قال مارك توين". وتخيّل أنه قد قيل لك أن من المستحيل أن تتعالج من الإصابة بفيروس تكاد تصل إلى عقوبة الإعدام، وأنه ليس ثمة استجابة لمرضك سوى الرفض والأبواب المغلقة أمامك. فما الذي يسع المرء أن يفعله عندئذ؟ قد يصبح ضروريا في الحياة أحيانا أن تتحدى من يقولون إن هذا من المستحيل وإنه لا مخرج منه بدلا من تقديم الدعم إلى أولئك النساء والرجال الذين يتحلون بالشجاعة ويستطيعون قول نعم نستطيع وبحققون المستحيل.

ولقد قطعنا شوطا طويلا منذ الثمانينات، حين أصبح وباء الإيدز عالميا، وتمكنا معا من تحقيق نتائج مذهلة، إلا أننا أصبحنا اليوم في مفترق طريقيين لوضع حد لهذا الوباء. فإن عجزنا عن مواصلة تخفيض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، ولم تتمكن من ضمان توفير الخدمات الكافية لـ ٣٧ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الوقت الحالي، فسوف يتغلب علينا الوباء ولن نتمكن من احتوائه. وبدلا من الخوف من مغبة الانتكاس، ينبغي أن يحفزنا ذلك على العمل بمزيد من العزم.

لقد بينت لنا السنوات الثلاثون الماضية أن من الممكن تحقيق الأهداف الطموحة والقضاء على المرض بحلول عام ٢٠٣٠. وما زال بوسعنا تحقيق نتائج ملموسة عن طريق الجمع بين الإرادة السياسية والتزام الكثير من الجهات الفاعلة، ولا سيما الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وإن سويسرا على اقتناع بضرورة تسريع استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية وتكثيفها. وسوف يحدّد هذا التعجيل بخمسة عوامل يجب الأخذ بها في الاعتبار.

أولا، هناك ضرورة إلى مواصلة النظر في العوامل المحددة للوباء. ومن الضروري أن نفهم - في جميع مناطق العالم - العوامل التي تؤثر عليه في سياق معيّن. وهناك ضرورة

ونود لذلك السبب، أن نشدد على أن وفدنا يتألف من عدد كبير من ممثلي منظمات المجتمع المدني وأول ممثل علي لمغايري الهوية الجنسانية، وهو يعمل في الخدمة المدنية في الأرجنتين بوزارة الأمن الوطني. وأود في ذلك الصدد، أن أنوه بالأنباء العاجلة القائلة بانتهاء العصر الحجري في الأرجنتين. واستنادا إلى التزام خطة عام ٢٠٣٠ بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة اتباع نهج تحويلي وشامل للجميع تماما: النساء والفتيان والفتيات والمراهقين والشباب، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية فيما يتعلق بالوباء، ولا سيما متعاطي المخدرات والمشتغلين بالجنس والمثليين والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايري الهوية الجنسية والأشخاص المحرومين من حريتهم والمعرضين بوجه خاص للخطر، ليس للفيروس فحسب، بل أيضا لأشكال متعددة من الوصم والتمييز والعنف والاستبعاد.

فبهذا النهج وحده سنتمكن من الوفاء بالالتزام الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ لإنهاء وباء الإيدز في السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسيكون تعزيز مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وإنهاء الإيدز إرثنا للأجيال الحاضرة والمقبلة. وأود أن أوضح أن اهتمام حكومة الأرجنتين الجديدة لا يقتصر على مكافحة الوباء فحسب، بل يشمل الأمور الأخرى المتعلقة به أيضا. فلا يكفي حل المشاكل التي تسببها هذه الآفة دون نشر القيم التي نعتز بها في شكل إجراءات وقائية ملموسة. ويستند الوفد الذي أتشرف برئاسته إلى جذور ثروة وفيرة تتأتى له من التنوع ويبين أن أحد شعارات حكومة البلد: وحدة صفوف جميع الأرجنتينيين في هذا الأمر، كما هو الحال في جميع المجالات الأخرى، يشكل جانبا مقنعا من هدفنا الوطني.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة تانيا دوسي، وزيرة خارجية الاتحاد السويسري.



السعي معاً، وإلا فلن تتمكن مطلقاً من بلوغ الشوط الذي قطعناه اليوم من دون العمل في إطار الشراكة. وتعدُّ الاستجابة للإيدز نموذجاً للتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.

أخيراً، من المهم تسليط الضوء على العمل الدؤوب للمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، فإنني أعتز بأن يكون ضمن وفدي ممثل للمجتمع المدني السويسري. والمجتمع المدني وحركات المجتمعات المحلية موجودون هنا لأنهم هم من يمثلُّ صوت الواقع الذي يكابده الأشخاص المتضررون بفيروس نقص المناعة البشرية والمصابون به. وبدون إشراك المجتمع المحلي، لن نستطيع إنهاء الإيدز.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ياروسلاف بينكاس، وزير الصحة في جمهورية بولندا.

**السيد بينكاس** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/70/PV.99).

خلال العقود الماضية، أحرزت بلدان عديدة تقدماً كبيراً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكنَّ الوباء يبقى خطراً صحياً عالمياً بارزاً. ونحن في بولندا نعتقد بقوة أنه لن يتسنى الوفاء بالالتزام بإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ إلا بتضافر القوى بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتعزيز الشراكات. وهذا الاعتقاد مبني على أساس أمثلة عالمية ومحلية. وإنني فخور بمثابرة بولندا على أداء دور فعال في عملية تطوير وتعديل برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الاستراتيجية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. واسمحوا لي أن أعود بالذاكرة إلى قيادة بولندا لمجلس تنسيق هذا البرنامج بصفتها رئيسة للكيان في عام ٢٠١٢.

وأود أن أذكر بأن بولندا كانت من أوائل بلدان وسط وشرق أوروبا التي وفّرت للأشخاص المصابين بفيروس نقص

إلى التركيز المستمر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحددة للوباء، مثل الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين - الاستبعاد الاجتماعي والتمييز - مثل تجريم العلاقات الجنسية بين الأشخاص المثليين أو متعاطي المخدرات بالحقن.

ثانياً، يجب علينا تعزيز النظم الصحية. وكما هو الحال بالنسبة للأمراض الأخرى، فإن من المستحيل مكافحة الوباء في حالة من العزلة أو بواسطة الهياكل الموازية. فليست لدينا الوسائل اللازمة من جهة، ويجب من جهة أخرى، أن تستجيب النظم الصحية بصورة شاملة إلى مختلف المسائل والمشاكل الصحية التي قد يواجهها الأشخاص. وفي عام ٢٠١٥، وبفضل إسهامات سويسرا - عبر تنفيذ البرامج الثنائية في الجنوب الأفريقي - أصبح ممكناً وصول مليون من الشباب من النساء والرجال إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ثالثاً، يجب علينا أن نواصل باستمرار اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان. وبوصفه من الحقوق الأساسية، فإن الحق في الصحة يحث الدول على توفير الخدمات والممتلكات والهياكل الأساسية ذات النوعية الجيدة قبل كل شيء. ويجب إرشاد جميع السكان، دون استثناء، ومنحهم فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار في المسائل المتصلة بالصحة. ولا يمكن تبرير التمييز والوصم على الإطلاق.

رابعاً، يجب علينا - لأجل التعجيل بهذه الاستجابة - اعتماد نهج محدد الأهداف يركز على المواقع والسكان الأشد تضرراً بالوباء على وجه الخصوص. وقد حققت سويسرا نجاحاً في جهودها الرامية إلى مكافحة انتشار الفيروس عبر الإجراءات السياسي المحددة الأهداف مع متعاطي المخدرات بالحقن. وقد تحقق هدف الحد من الإصابات عبر الوصول المجاني السهل إلى معدات الحقن المعقمة، ما أدى إلى الحد من خطر الإصابة بالفيروس. ونحن على اقتناع بأهمية مواصلة هذا

بلغت ميزانية هذا النوع من العلاج ٧٥ مليون دولار. وأود الآن أن أذكر بأن الآلية القائمة لشراء العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة ومتابعتها قد ضاعفت إلى الحد الأقصى نطاق تخصيص الأموال وتوزيع العقاقير في البلد.

والوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالفيروس والإيدز. وتمويل الوقاية من الانتقال الرأسي أحد أولويات وزير الصحة في بولندا. والنساء الحوامل المصابات بالفيروس، واللواتي اجري لهن الاختبار المصلي لمعرفة وضعهن من الإصابة بالمرض، كلهن مشمولات بالوقاية من الانتقال الرأسي. وبفضل تنفيذ الوقاية بمضادات الفيروسات العكوسة، انحسرت في بلدنا النسبة المئوية للإصابات التي تحدث وقت الولادة من ٢٣ في المائة قبل عام ١٩٨٩ إلى صفر.

واستناداً إلى التوصيات الدولية وأفضل الممارسات في هذا المجال، أنشأت بولندا النظام الوطني للكشف المبكر عن فيروس نقص المناعة البشرية، علاوة على تقديم العلاج والدعم للمتعايشين مع الفيروس، وتقوم بتوسيع ذلك النظام باستمرار. وفي بلدنا، يولى الكثير من الاهتمام لاحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في سياق وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبغية معالجة مشكلة الوصم، أعدت بولندا نظام اختبار بالمجان وتحجب فيه الأسماء للكشف عن الإصابة بالفيروس، وهو متاح للجميع، بما في ذلك المهاجرين.

وأنشطتنا الوطنية تركز أيضاً على الأشخاص المعرضين لخطر التهميش. ومنذ عام ٢٠٠١، ينفذ نظام السجون في بولندا برنامجاً للرعاية الصحية يتيح للتزلاء الوصول الكامل إلى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة مجاناً، ويؤكد نفس المعيار من العلاج التشخيصي الذي يُقدّم خارج وضعية السجون. وبناء الوعي والتثقيف يؤدي دوراً هاماً في معالجة مشكلة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبولندا يمكن أن

المناعة البشرية/الإيدز وصولاً واسعاً ومجاناً إلى عمليات التشخيص والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة والرعاية. وأفضل الممارسات البولندية في هذا المجال تُستخدم حتى الآن معياراً لعدة بلدان في منطقتنا. ففي بولندا نسبة انتشار متدنية جداً لفيروس نقص المناعة البشرية، وهي تتسم بحالة وبائية مستقرة، ويجري تشخيص نحو ١٠٠٠ إصابة جديدة بذلك الفيروس سنوياً. لكن تقديرات تقريبية تشير إلى أن هناك حوالي ٢٠٠٠٠ شخص لا يعلمون بوضع إصابتهم. وأود أن أسلط الضوء على بولندا البلد الذي يقيم شراكة قوية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تنعكس في تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى القطري.

إن البرنامج البولندي بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستند إلى مبدأ الكرامة الإنسانية المصونة واحترام حقوق الإنسان. ووزير الصحة، الممثل في المركز الوطني لمكافحة الإيدز، يتولى التنسيق لتنفيذ الاستراتيجية على المستوى القطري. وتنفذ الاستراتيجية المتعددة التخصصات والمستويات على جميع الصعد الإدارية، بما فيها المنظمات الحكومية والبلديات المحلية ومنظمات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. ودستور جمهورية بولندا يكفل ويضمن المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات الصحية الممولة من الميزانية العامة، بصرف النظر عن حالتهم المالية. وكان للسياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بولندا وتنفيذ الإعلانات والتوصيات الدولية بشأن الفيروس والإيدز أكبر الأثر في التقدم المستمر الذي حققته استجابة البلد بشأن ذلك المرض.

ومنذ البداية، خصصت بولندا تمويلاً مستداماً للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وفي كل سنة، يُخصّص وزير الصحة الأموال التي تكفل للجميع الحصول المتكافئ على العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة. ففي عام ٢٠١٥،

**السيدة إسبينوزا (إكوادور)** (تكلمت بالإسبانية):  
باسم شعب إكوادور وحكومة ثورة المواطن ورئيسنا رفائيل كوريا ديلغادو، أود أن أعرب عن تحية أخوية صادقة لجميع الحاضرين. وإكوادور تؤكد مجدداً التزامها بالإعلان السياسي (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) الذي اعتمده الجمعية العامة. ونحن مقتنعون بضرورة أن يسود الالتزام والإرادة السياسية حتى يتسنى القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ باعتباره مشكلة تتعلق بالصحة العامة.

ويجب أن نكون قادرين على وضع برامج استراتيجية تركز تقدماً صوب الوفاء بجميع أهداف التنمية المستدامة وعلى تنفيذ هذه البرامج.

ومن الضروري أن نؤكد على التزام بلدنا بالتعجيل بالاستجابة للاحتياجات الكلية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو احتياجات من هم عرضة للإصابة به وتلبية هذه الاحتياجات، بالتنسيق المتعدد القطاعات وفيما بين القطاعات وبالتأكيد على المحددات الاجتماعية للصحة وضمان الحقوق: الحق في الحياة والحق في الصحة وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. ونحن واضعون؛ إننا نفهم الصحة باعتبارها حقاً للجميع وليست امتيازاً للقلة. وخلال السنوات التسع لحكومة ثورة المواطنين، تمت إعادة توجيه السياسات العامة حول البشر ولس رأس المال، مما رفع مستوى احترام حقوق الإنسان إلى مرتبة الركن الأساسي في التنمية الاجتماعية.

وقد حدد بلدنا لنفسه هدف ضمان معيشة جيدة لسكانه، أو كما هو معروف في لغة الكيتشوا بسوماك كوسي. ويحدد ذلك المفهوم الموروث عن الأسلاف الأنديز، الذي يوجه روح دستور بلدنا، حياة كاملة من حيث الوثام بين الأفراد والمجتمع والبيئة. إن الأرقام والحقائق تفوق الكلمات كثيراً. فالاستثمارات العامة غير المسبوقة التي أسفرت عن انخفاض

تقدّم عدداً من الأمثلة للحملات التثقيفية الجيدة على مستوى البلد، وتستهدف فئات مختلفة من السكان الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وأود أن أحتتم بياني بالقول إن التدابير الفعالة لمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لن تكون ممكنة بدون الدعم السياسي من الحكومات الوطنية. وأسوة بالسنوات السابقة، تود بولندا أن تدعم وتشارك بنشاط في عملية تحقيق الاستراتيجية المعنية بإنهاء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وسنمضي جنباً إلى جنب مع جميع الذين يعتمدون نهج المسار السريع بغية الوصول إلى الأهداف العلاجية "٩٠-٩٠-٩٠" الواردة في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢١. وإذ أتكلم باسم جمهورية بولندا، أود أن أؤكد مجدداً التزامنا بالمشاركة في استراتيجية إنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ ودعمها بشكل فعال.

إن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يُعيقان التنمية في أجزاء عديدة من العالم. وعليه، فإن استراتيجية إنهاء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، بوصفها جزءاً أساسياً من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، لا بد أن تنفذ وأن تتحقق. ونحن جميعاً نتفق على أن ضمان نجاح أهداف التنمية المستدامة، ومنها إنهاء وباء الإيدز، يستدعي تضامناً وشراكة دوليين. كما أن الدعم السياسي من الحكومات والوعي العام وإدراك المخاطر المتعلقة بالصحة والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني كلها عوامل أساسية للنجاح في إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيرونیکا إسبينوزا، نائب وزير الحوكمة والتوعية الصحية في جمهورية إكوادور.

الحاجة الوشيكة إلى ضمان الحصول على الأدوية الأساسية التي لا تحمل اسما تجاريا من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضرورة تعزيز الآليات التي تزيل الحواجز المفروضة من أمام إمكانية الحصول عليها، بالنظر إلى أن الحصول على الأدوية ومصالح الصحة العمومية ستطغى على المصالح الاقتصادية والتجارية. وفي ذلك الصدد، ناشد الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني تعزيز المناقشة بشأن الصك الملزم قانونا بشأن حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية الذي يدعو بلدنا إلى إبرامه.

فذلك الصك يفسح مجالا للدول لكي تتفق على كيفية المضي قدما من أجل تصحيح الاختلال بين من وقعوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية والحماية القانونية والاقتصادية والسياسية التي تقدمها البلدان عموما لتلك الشركات. وغان الوقت لكي تنضم تلك الجهات الفاعلة إلى مكافحة وباء الإيدز، ليس من أجل تحقيق الربح فحسب، ولكن أيضا من أجل الوفاء بالالتزامات. إن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، كما ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد اتخذنا، في الإعلان السياسي الصادر اليوم، خطوات هامة وإن لم تكن كافية، صوب ذلك الإقرار. ويجب أن نواصل العمل بجدية أكبر كل يوم نحو تعميق الإقرار بذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جونغ كي - سو، مدير مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في جمهورية كوريا.

**السيد جونغ كي - سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أعرب عن تقديري العميق لسعادة السيد ماغتر ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، على عقد جلسة اليوم الرفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/

بمقدار ١٦,٥ نقطة في الفقر المتعدد الأبعاد - أكثر مؤشرات الفقر شمولاً - تدل على إرادة سياسية حقيقية. ويعني ذلك أنه تم انتشال ١,٩ ملايين من الإكوادوريين من براثن الفقر. وزاد نظام الصحة العامة عدد المستفيدين من الرعاية من ١٦ مليون إلى ٣٨ مليون بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، ليضمن تغطية مجانية وشاملة. وبفضل الجهود المنسقة للمجتمع المدني، الممثل ضمن وفد بلدنا اليوم، تم تخفيض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة ٤٣ في المائة. إن إمكانية الحصول على العلاج المجاني والشامل في الوقت المناسب مكفولة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقد كان العقار المضاد لفيروسات النسخ العكسي والرعاية الصحية الشاملة متاحان بالفعل للسكان المصابين بالإيدز خلال الحوادث المأساوية التي حدثت بعد الزلزال الذي وقع في ١٦ نيسان/أبريل على الساحل الشمالي لإكوادور. وتلك مجرد أمثلة قليلة على تغيير نموذج التنمية.

وسيحكم التاريخ على كل ما أنجزنا وما تركنا من غير إنجاز. وقد تذكر الأجيال المقبلة هذه الجلسة الرفيعة المستوى بوصفها لحظة تاريخية في مكافحة الإيدز، وبداية النهاية، وسنفخر بأننا كنا جزءا من خطوة حقيقية نحو التنمية، ونحو العيش الكريم المنشود. غير أن التاريخ سيذكر كذلك فشلنا كمجتمع، وسنساءل يوما عن كوننا جزءا من الأجيال التي أذعنت لتناقض كبير للغاية بعد أن طورت العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي وغيره من التكنولوجيا الصحية القادرة على وقف تطور المرض وتحسين نوعية الحياة ومنع الوفيات المرتبطة بالإيدز، ولكنه بعد ذلك حد من إمكانية الحصول عليها بقوانين احتكارية وأسعار لا يقدر على تحملها ملايين البشر. فما هي النقطة التي سمحنا فيها بعكس توازن الحقوق؟

ومن الواضح أن الحق في الصحة والحق في الحياة يجبان امتيازات الملكية الفكرية حينما يتعارض الطرفان. إننا ندرك

أن عددا لا يتجاوز ٥٠.٠٠٠ من الأشخاص البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخص المعرضين لخطر التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يحظون بإمكانية الحصول على العلاج الوقائي قبل التعرض للإصابة. ومن شأن زيادة الخيارات المتاحة لفئات السكان التي تعاني من نقص الخدمات، بالترافق مع زيادة اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية، أن ينشئ أوجه التآزر المحتملة لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بفعالية. ومع ذلك، وقبل التمكين من توسيع تلك التدخلات، نحن بحاجة إلى فهم أفضل لمختلف الفئات السكانية المستهدفة ونماذج تقديم الخدمات من أجل تعميم العلاج الوقائي. ويجب أن نستثمر في إجراء البحوث العملية بغية زيادة واستمرار الطلب على العلاج الوقائي الفعال من حيث التكلفة.

ثانياً، يمكن تحقيق هدف العلاج ٩٠-٩٠-٩٠. بمواصلة توفير العلاج المناسب والخدمات الطبية الشاملة، التي تعتبر حيوية للحفاظ على صحة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأيضاً بالتقليل من فرص انتقال الفيروس. لقد غطت حكومة جمهورية كوريا تكاليف العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي منذ عام ١٩٨٩. ويبلغ متوسط معدل العلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية خلال السنوات الثلاث الماضية ٩٢ في المائة.

ثالثاً، من الضروري استعراض وإصلاح القوانين والسياسات من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والوصم والتمييز المتصلين بالإيدز. وعلينا رفع مستوى الوعي العام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بناء على معلومات دقيقة، وبالتالي القضاء على أوجه التحامل الاجتماعي وتحسين فرص الحصول على الاختبار الطوعي لفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه.

رابعاً، يجب أن نواصل السعي إلى حلول علمية جديدة والقيام باستثمارات في البحث والتطوير من أجل عمليات

الإيدز. كما أشكر جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الملتزمين التزاماً ثابتاً بإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومنذ عام ٢٠٠٠، انخفضت الإصابات الجديدة بين البالغين والأطفال بنسبة ٣٥ في المائة. وانخفضت الوفيات الناجمة عن أسباب متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢٤ في المائة. ويتلقى ما يقرب من ١٦ مليون شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الآن العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، وحالت الاستجابة العالمية دون وقوع ٣٠ مليون إصابة جديدة بالفيروس و ٧,٨ ملايين حالة وفاة متصلة بالإيدز.

ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمامنا، بالرغم من تلك الإنجازات. ففي عام ٢٠١٤ وحده، أصيب أكثر من مليوني شخص إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوفي ١,٢ ملايين شخص بسبب أمراض متصلة بالإيدز وتصاب ما يقرب من ١٠٠٠ من الشباب يوميا. وهذه التحديات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لا كقضايا صحة عامة فحسب، بل أيضاً كقضايا للتنمية وحقوق الإنسان. وترحب جمهورية كوريا بالأهداف الطموحة للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ وبأهداف المسار السريع لعام ٢٠٢٠، التي ستعزز التآزر بين مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأولويات الصحية والإنمائية الأخرى، ومن ثم تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة الجامعة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة خلال السنوات القليلة القادمة، يجب النظر في عدة نقاط.

أولاً، نحن بحاجة إلى التوسع في برامج الوقاية الفعالة. فالوقاية أمر رئيسي لإبطاء انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وفي نهاية المطاف خفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج. ومع أن العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، بما في ذلك العلاج الوقائي قبل التعرض لأدوات وقاية فعالة، يقدر



**السيد نديموبانزي** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود التنويه بزيادة رئيس الجمعية العامة والأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لمواصلة إدراجهم ذلك الوباء في صدارة النقاشات العالمية.

ويتعين علينا الاحتفاء بالتقدم المحرّز في تحسين حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على خدمات الوقاية والرعاية والعلاج. ولكن علينا في الوقت نفسه أن نعترف بأن ذلك الوباء ما زال يسبّب الدمار للأسر والمجتمعات في جميع أرجاء العالم. والتقدم الملحوظ الذي نشهده اليوم في الاستجابة للإيدز مرده إلى التضامن العالمي الاستثنائي في الماضي والحاضر في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وهذه الإنجازات دليل على التعاون المتميز والناجح من قَبَل مختلف أصحاب المصلحة. والمثابرة على هذا التعاون ضرورية لإيجاد أساس قوي لإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وإنهاء الإيدز يستلزم موارد مستدامة ومزيداً من التنسيق الاستراتيجي والشراكة بين الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات الوطنية للمجتمع المدني، وكذلك بين الأشخاص المصابين بالإيدز أنفسهم.

نعلم جميعاً أنّ البلدان الأفريقية قد أحرزت تقدماً كبيراً في استجابتها لفيروس نقص المناعة البشرية. لكنّ العديد من برامج مكافحة هذا الفيروس تبقى حتى الآن معتمدة على المانحين إلى حدّ كبير، ممّا يعني أنّ المكاسب الحالية والمتوقّعة لا تزال شديدة الهشاشة. ومع تناقص الدعم المالي لبرامج مكافحة هذا الفيروس، هناك حاجة ماسّة إلى الإشراف المتزايد للموارد الوطنية وإدماج أفضل للخدمات الشاملة المتعلقة بهذا الفيروس في أنظمة الرعاية الصحية ومجتمعها المحلية، وإلى وقوف المجتمع العالمي متضامناً مجدداً، بغية ضمان انتقال سلس بين التمويل الخارجي والتمويل المحلي. ومن شأن التخطيط والتنسيق الفعالين أن يقلصا إلى

تشخيصية محسّنة ونظم علاجية أيسر وأكثر قبولاً، ولقاحات علاجية وتقنيات وقائية أخرى. لقد علّمتنا السنوات الخمس عشرة الماضية أنّ الابتكار أساسي في عكس مسار وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وأوجه التقدم التكنولوجي في تقديم الخدمات أساسية في إدارة هذا الوباء ورعاية المصابين به. وفي المرحلة المقبلة من الاستجابة العالمية، سيكون الابتكار هو الأكثر أهمية في تسريع الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وعلى الرغم من انخفاض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، فإن جمهورية كوريا تواصل بذل الجهود لتعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأنشأت الحكومة الكورية آليات للرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك مراكز مجانية تحجب فيها الأسماء للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، فضلاً عن توفير التوعية والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة للأشخاص المصابين بذلك الفيروس أو بالإيدز بدون أية تكلفة. وفي إطارها القانوني والاجتماعي، حظرت كوريا الجنوبية في عام ٢٠٠٨ أيّ تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في مواقع العمل. علاوة على ذلك، ومن خلال تنقيح لائحة صدر في عام ٢٠١٠، لا تفرض جمهورية كوريا أية قيود على السفر فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية خاصة،

إنّ إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسؤولية مشتركة. ونحن بحاجة إلى التضامن والالتزام والاستثمار عالمياً لإنهاء ذلك الوباء إلى الأبد. وحكومة بلدي إذتغتنم هذه الفرصة، فإنها تود أن تؤكد مجدداً التزامنا الثابت بإنهاء ذلك الوباء، وأنها لن تدخر جهداً لضمان القضاء عليه بحلول عام ٢٠٣٠.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد باتريك نديموبانزي، وزير الدولة المسؤول عن الصحة العامة في جمهورية رواندا.

تتشاطر الإنجازات والمشاكل المتبقية في بلدنا في ما يتعلق بالتغلب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قيرغيزستان.

إن قيرغيزستان من بين البلدان ذات المعدلات المتدنية لانتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، التي بلغت ١٠,٢ في المائة من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥، والنسبة المتدنية لانتشار الفيروس بين النساء الحوامل، إذ بلغت ٠,٠٤ في المائة. وعلى الرغم من نجاحنا المؤكّد في التغلّب على فيروس نقص المناعة البشرية والمساعدة الكبيرة من المجتمع الدولي، فقد استمر عدد حالات الإصابة الجديدة في الازدياد بنحو ١٠ في المائة سنوياً.

وجمهورية قيرغيزستان من بين البلدان التي تشهد أعلى معدلات الانتشار لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فنحن نشهد زيادة مثيرة للقلق في عدد النساء بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المسجّلين حديثاً، إذ ارتفع عددهن النسبي من ٩ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ومن بين جميع الحالات المسجّلة، هناك ٩ في المائة من الأطفال في سن الخامسة عشرة أو دون ذلك. وكل تلك الزيادة مرتبطة بالوسيلة الرئيسية لانتقال الفيروس، أي بين من يتعاطون المخدرات بالحقن وانتقال العدوى من الشركاء الجنسيين، ولولا ذلك ما تعرضوا للإصابة آنذاك.

وفي تقييم للمركز الدولي لبرامج رعاية مرضى الإيدز وعلاجهم، ومراكز مراقبة المرض والوقاية منه في عام ٢٠١٣، تجاوز انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشركاء الجنسيين لمتعاطي المخدرات بالحقن عتبة الـ ٥ في المائة. والسلوك المميز لأولئك والمستوى الحاد للوصمة التي تلاحق الأشخاص المصابين بالفيروس بين الفئات الضعيفة يعيق إمكانية إخضاع الأشخاص لبرامج الكشف عن الإصابة بالفيروس وإخضاعهم لبرامج العلاج والمتابعة. لذا، فإننا نشهد أشخاصاً في مراحل متقدمة من الإصابة بالفيروس، والتزاماً ضعيفاً بالعلاج،

الحُد الأدنى أي آثار ضارة على الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

لقد أدت الشراكة العالمية القائمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية حتى الآن إلى انخفاض عدد الإصابات الجديدة، فضلاً عن الوفيات المرتبطة بالفيروس. ففي رواندا، تحديداً، انخفض عدد الإصابات الجديدة بنسبة تصل إلى ٤٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، سجّلنا انخفاضاً بلغت نسبته ٨٤ في المائة تقريباً في مجمل الوفيات المرتبطة بالإيدز في الفترة نفسها.

وهذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح فرصة للنظر في مستقبل المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث يتيح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين فرصة التدقيق في الإنجازات الحالية والتحديات الماثلة وإعداد الاستراتيجيات الملائمة معاً، بغية تحقيق أهداف المسار السريع. وإذ نمضي قدماً، علينا بالبحث عن السبيل الأمثل لتنفيذ الأنشطة المستندة إلى الأدلة، وصولاً إلى الأهداف العالمية الراهنة، مثل الأهداف العلاجية "٩٠-٩٠-٩٠"، من خلال نهج إبداعية، مثل نهج "إفحص وعالج". لكن علينا أن نأخذ في الحسبان دائماً السياقات الوطنية من أجل ملكية واستدامة أكبر.

ختاماً، أود أن أذكر بأنه، رغم الإقرار بالإنجازات الحالية، يبقى الكثير ممّا ينبغي عمله لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ولن يمكننا من سد الثغرات المتبقية وإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ سوى التضامن العالمي القوي على صعيد الشراكات الحالية والدعم المالي والمسؤولية المشتركة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد أوليغ غورين، نائب وزير الصحة في جمهورية قيرغيزستان.

**السيد غورين** (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم اليوم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وأن

البشرية؛ وتلقى ٨٦ في المائة من الأطفال التشخيص المبكر والعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي. ونقدم العلاج الوقائي لنسبة تتراوح بين ٢٥ إلى ٧٩ في المائة من المصابين في مختلف الفئات المعرضة للخطر. ومن وقت اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدورة الاستثنائية بشأن الفيروس/الإيدز، أحرزنا تقدماً كبيراً في التغلب على مشكلة الإصابة بالفيروس، ولكن نظراً لعدم توفير التمويل الكافي سيضيع الكثير من الإنجازات وسيتم وقف البرامج.

وتشعر قيرغيزستان بالقلق من النمو السريع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. والسبب الرئيسي وراء الوباء هو استخدام المخدرات بالحقن. وزاد عدد المصابين الجدد في المنطقة بنسبة ٣٠ في المائة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، مما يجعل المنطقة حالياً رائدة في نمو الوباء في العالم. ولا يمكن التغلب على الوباء من خلال جهود دولة واحدة أو عدة دول. فنحن بحاجة إلى اتخاذ نهج شامل من جانب المجتمع العالمي. وذلك أمر هام للغاية في وقت لا يزال الوباء في عدد من البلدان في مرحلة مركزة، وتتاح فرص واقعية لوقف المزيد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وكبح جماح الوباء. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان تركيز الاهتمام على التحديات التي تواجه المنطقة وعلى تعزيز نماذج العمل بغية التغلب على فيروس نقص المناعة البشرية فيما بين الفئات المعرضة للخطر. وعلاوة على ذلك، يمكن لنمو الوباء وانخفاض التمويل الخارجي أن يعرضاً للخطر البرامج التي نحظى بها بالفعل، وأن يمنعنا الضبط الدقيق لهذه البرامج، وبوجه عام، يهدداً تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١)، الذي يدعو إلى عدم تخلف أي أحد عن الركب.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا للمجتمع الدولي على مساعدته في التغلب على الإصابات بفيروس نقص المناعة

ومعدلاً مرتفعاً لوفيات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة داء السل.

لقد أولت جمهورية قيرغيزستان اهتماماً كبيراً لمكافحة الوباء. وسياسة الدولة تراعى فيها توصيات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتسترشد بها وبأفضل الممارسات في هذا المجال. وبجسب الخبراء الدوليين، تشير تشريعات البلد عموماً إلى توافقنا مع معايير القانون الدولي.

وحققنا نجاحاً كبيراً في وضع نهج متعدد القطاعات وفي توفير العلاج للأشخاص المعرضين للخطر. وينبغي أن نشير إلى أن قيرغيزستان كانت البلد الأول في رابطة الدول المستقلة الذي نفذ البرامج القائمة على العلاج باستبدال المواد الأفيونية بالميثادون وبرامج تخفيض مدة السجن.

ويعترف بالنهج الشامل الذي اتخذته وزارة الداخلية في تنفيذ البرامج الرامية إلى التغلب على فيروس نقص المناعة البشرية باعتباره نموذجاً لأفضل الممارسات. وللأسف، حدثت الصعوبات الاقتصادية في الفترة الانتقالية من فرص تمويل برامج مكافحة الفيروس/الإيدز من ميزانية الدولة، وتطلب تحقيق الإنجازات الرئيسية المساعدة المالية الدولية. وبدأ البرامج الأولى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن ثم دعمها ووسع نطاقها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وشملت النتائج الرئيسية استمرار الإمدادات والتغطية بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي مع ٧٠ في المائة من عدد المسجلين من الأطفال المصابين بالفيروس و ٣٧ في المائة من البالغين الذين يتلقون العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. وحصل أكثر من ٩٠ في المائة من الأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وأطفالهن حديثي الولادة على العلاجات الوقائية من الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة

الجهود لتعزيز الآليات الفعالة التي ستسهم في الحد من انتشار الوباء بتكريس اهتمام خاص للفئات الرئيسية من السكان المعنيين، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميول الجنسية، والمشتغلون بالجنس، والنساء الضعيفات التعليم، ومتعاطو المخدرات، والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والمهاجرون.

ونبرز كون الجمهورية الدومينيكية لديها قانون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو أداة قانونية لمكافحة التمييز تأخذ في الاعتبار مبادئ عملنا في إطار تصدينا الوطني تلك المشكلة الصحية. وفي ذلك السياق، تتخذ الجمهورية الدومينيكية إجراءات تهدف إلى الحد من الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز بالتركيز على مكافحة التمييز في مكان العمل ومراعاة الأحكام الواردة في توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٠ المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل.

ونحن نشدد على أن إنشاء فريق وطني للقضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز تابع للمرصود حقوق الإنسان من أجل الفئات المعرضة للخطر، وهو هيئة دائمة، أدت بالفعل إلى صياغة مشروع قانون للمساواة وعدم التمييز بغية تعزيز قدرتنا على ضمان حقوق الإنسان للسكان الرئيسيين المعنيين، وبالتالي الإسهام في منع الإقصاء الاجتماعي والوصم والتمييز والمعاقبة عليها.

وتمشيا مع التزامنا بتحقيق أهداف الحصول الشامل على العلاج، شهد البلد زيادة في النسبة المثوية للأشخاص المصابين بالإيدز الذين يتلقون العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، بمن فيهم النساء الحوامل، الأمر الذي يسهم في منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

وإذ تنوه الجمهورية الدومينيكية بالدور الحيوي الذي يضطلع به، في جملة أمور، الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة

البشرية وأن أعلن استعداد الجانب القيرغيزي لبذل قصارى جهده للوفاء بالتزاماته، الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لعام ٢٠١٦ (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق)، استنادا إلى التشريعات الوطنية، وإلى الأولويات الوطنية وإلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيكتور تريرو، مدير المجلس الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الجمهورية الدومينيكية.

**السيد تريرو** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعتزم هذه الفرصة لأقول إنه، بالإضافة إلى أعضاء المجتمع المدني في بلدي، أدرجت حكومة بلدي في الوفد الرسمي أشخاصا مصابين بالإيدز. إنني أحييهم في هذه المناسبة.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية مجددا على الاتفاقات المبرمة في إعلان الالتزام بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦. ونسلم بأهمية اعتماد الإعلان السياسي الجديد (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) وبالزام أنفسنا بالإعلان. ونذكر إدراكا تاما التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى وضع حد للوباء. والتزاما من الجمهورية الدومينيكية باستراتيجية المسار السريع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للتعجيل بالعمل على مكافحة الإيدز من خلال استراتيجية ٩٠-٩٠-٩٠، الأمر الذي تجسد في أهداف التنمية المستدامة، تقوم الجمهورية الدومينيكية بحشد مواردها لتحليل حالة الفيروس/الإيدز، وبناء استجابة وطنية صلبة وشاملة ومنسقة بجميع جوانبها.

ونظرا لأننا في منطقة البحر الكاريبي، ثانياً أكثر المناطق تضررا في العالم - توجد في هيسبانيولا نحو ٨٠ في المائة من الحالات في المنطقة - فإن من الأهمية الكبيرة بمكان تكثيف

يمكننا أن نبني مجتمعا أكثر عدلاً ووحدة وشمولاً ومساواة من خلال التزام جديد بالعمل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طارق سلمان، نائب وزير الصحة في جمهورية مصر العربية.

**السيد سلمان (مصر):** تؤيد مصر البيان الذي أدلى به معالي وزير الصحة في دولة زامبيا باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/70/PV.98)

تولي مصر أهمية بالغة للجهود الدولية والإقليمية للقضاء على مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، فلا يزال ذلك المرض يشكل خطراً يحدق بجهود التنمية وبناء المجتمعات والشعوب لما ينطوي عليه من تهديد مباشر لصحة الفرد وتقويض لسلامته البدنية والصحية. واجتماعنا اليوم من أجل تجديد التزام رؤساء الدول والحكومات بالعمل على تكثيف الجهود للإسراع بالقضاء على مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز يكتسب أهمية بالغة في ضوء اعتماد الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، والتي وضعت قضية الصحة والعافية في صدارة أولويات أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يكتف البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بوزارة الصحة في جمهورية مصر العربية جهوده لإعلان مصر خالية من الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل الحفاظ على مصر كدولة ذات معدلات منخفضة. وقد اعتمدت وزارة الصحة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على مرض نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وكذلك الخطة التنفيذية المتصلة بها. وترتكز الاستراتيجية الوطنية على ثلاثة مبادئ: حقوق الإنسان من خلال ضمان حق المواطنين كافة في النفاذ إلى الخدمات الوقائية والدعم والعلاج للمصابين؛ وضمان المساواة بين الجنسين في تقديم الخدمات الطبية والعلاجية؛ وأخيراً، تعتمد الاستراتيجية الوطنية على تقديم أحدث الطرق للوقاية والعلاج من المرض.

من الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك ومنظمة العمل الدولية في تعزيز الاستجابات الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في بلداننا، فإن الجمهورية الدومينيكية تحت المجتمع الدولي على الإسهام في الجهود الرئيسية التي تبذل لضمان استدامة تلك المنظمات الدولية وتوفير الموارد المالية الميسورة التكلفة للبلدان النامية التي تبذل جهوداً لتقديم استجابة فعالة، بغية تشجيع الدول على تحمل مسؤوليتها عن كفاءة توفير العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي.

ومن الاهتمامات الرئيسية للجمهورية الدومينيكية ضمان تمكن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية والحريات الأساسية، وهي تحديدًا، الحصول على التعليم وفرص العمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، والوقاية، والعلاج، والمعلومات والحماية القانونية. وفي الوقت نفسه، علينا احترام خصوصيتهم وسرية وضعهم المتعلق بتحليل الأمصال والمناعة إزاء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. والجمهورية الدومينيكية ملتزمة بهدف توفير الحياة الصحية والرفاه للجميع ومن جميع الأعمار بإطلاق برنامجها الوطني لإنهاء وباء الفيروس/الإيدز من خلال الحصول الشامل على خدمات الوقاية واختبار فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي للأشخاص الذين تم تشخيص إصابتهم بالفيروس.

ونعتقد أنه يمكن وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وإدراك جيل حال من الإيدز في غضون سنوات قليلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، علينا بتعزيز وتوطيد قرارنا بالعمل بعزم وحماس أكثر من أي وقت مضى بغية النهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة المتصلة بإدارة الصحة، ويشمل ذلك الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات التعاون الدولي. يمكننا، معاً، بالكفاءة والفعالية، وضع استجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تكون فعالة ومنصفة ومستدامة. معاً،



والسل والملاريا للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠. وتدعم مصر جهود تنفيذ ركائز الاستراتيجية الأفريقية الثلاثة، والمتمثلة في تعزيز قطاع الصحة والعمل على تكثيف جهود النفاذ إلى الدواء وتنويع مصادر التمويل. ولذلك، تناشد مصر كافة الشركاء الدوليين والإقليميين العمل على تكثيف الجهود بغية سد الفجوة التمويلية لاحتياجات القارة الأفريقية والتي تقدر بما يتراوح من ٣ إلى ٤ بلايين دولار من أجل تعزيز جهود الاستجابة والتصدي لأمراض السل والإيدز والملاريا.

كما تتعاون مصر في محيطها العربي من خلال التعاون في تنفيذ بنود الاستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. التي اعتمدت في آذار/مارس الماضي استجابة لارتفاع أعداد المصابين بالمرض في المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتستهدف حث الدول العربية على مراجعة خططها الاستراتيجية الوطنية والتصدي لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المتعاشين مع الفيروس والسكان الأكثر عرضة للخطر، والتوسع في مد الخدمات الوقائية وتحسين الرعاية الطبية للمتعايشين مع المرض، ونشر ثقافة التحليل والكشف المبكر عن الإصابة ليتمكن المصابون من التعايش مع المرض لسنوات طويلة.

وتقدر مصر أهمية تركيز الجهود الدولية وجهود الشركاء للعمل على بناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل تعزيز البنية التحتية في مجال الصحة وتوفير الرعاية الصحية والطبية للمصابين والمتعايشين مع المرض، والعمل على ضمان الوصول للدواء وتسجيل الدواء بطريقة سريعة وتوفير أسعاره لكافة فئات المرضى والمحتاجين من خلال تجاوز العقبات المتصلة بإساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية والامتناع عن نقل التكنولوجيا والسياسات الاحتكارية. وتؤكد مصر على أهمية سياسات الوقاية من المرض وتعزيز دور الحكومات في التدخلات الوقائية لاحتواء المرض.

تقوم مصر باتخاذ كافة الجهود من أجل التقدم في المنظومة العلاجية التي أسهمت في تشجيع المصابين على التقدم والكشف عن أنفسهم لتلقي العلاج والخدمات المناسبة. كما يتم تنفيذ العديد من الجهود التي تستهدف الوصول إلى الحالات المصابة وعلاج الحالات المكتشفة وتقديم الدعم والعلاج للمصابين. كما تعمل مصر على تكثيف الجهود من أجل القضاء على الوصم والتمييز بالنسبة للمرضى. وتواصل جهودها على صعيد توفير برامج الرصد على مستوى الجمهورية وانتشار مراكز المشورة والفحص التي تقدم خدماتها مع الحفاظ على خصوصية المرضى وأسراهم.

ويسعى البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز إلى سد الثغرات وتحديد الأولويات للقضاء على المرض بصورة أفضل وتجنب معدل الإصابة المرتفع. ولا يخفى على الجميع أن جهود القضاء على مرض الإيدز متعددة الأبعاد وتحتاج إلى تضافر جهود الإعلام والشباب ودور العبادة والمجتمع المدني. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قامت مصر بتعزيز خدمات تقديم المشورة الطوعية دون الكشف عن الهوية ومعامل إجراء الاختبارات وتوفير الأدوية المضادة للفيروسات مجاناً للأشخاص حاملين فيروس نقص المناعة البشرية وبرنامج تعليم الأقران وبرامج التوعية لأكثر فئات السكان عرضة للخطر.

كما تشارك مصر من خلال وزارة الصحة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز من أجل العمل على تعزيز الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعد حملات في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية وإعداد الرعاية الصحية في كافة محافظات الجمهورية. وبالإضافة إلى ما تقدم، تواصل مصر بذل كافة جهودها للتعاون في إطار محيطها الأفريقي والعربي لمكافحة هذا المرض. حيث تتضافر جهود مصر مع أشقائها في القارة الأفريقية من خلال تنفيذ بنود خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي للقضاء على الإيدز

(الإيدز) والأمانة العامة والوكالات الأخرى ذات الصلة في مكافحة الفيروس/الإيدز.

ونعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل زامبيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل بوتسوانا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر A/70/PV.98).

يمثل الالتزام العالمي بالقضاء على وباء الإيدز، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، فرصة لا مثيل لها للتغلب على أحد أشد التحديات الصحية المعاصرة دماراً وكذلك للاستفادة مما تحقق من زخم في التصدي للإيدز من أجل التعجيل بتحقيق نتائج على صعيد جميع جوانب خطة التنمية المستدامة. وهذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح لنا مناسبة أساسية لإظهار التزامنا بأهداف المسار السريع واتخاذ إجراءات أساسية للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويتيح الاجتماع فرصة للاستفادة من الدروس المستفادة من التصدي للإيدز وللعمل مع القائمين على ذلك التصدي من أشخاص ومؤسسات وشبكات لكي نحدث حقا نقلة نوعية في نهج التنمية المتكاملة المتوخى في أهداف التنمية المستدامة.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال أكثر المناطق تضرراً، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية على جميع المستويات للحد من الآثار المدمرة لهذا الوباء. وفي تنزانيا، لا يزال لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تأثير سلبي كبير على التنمية، حيث يُقدر عدد المصابين بـ ١,٥ مليون شخص. ويقع عبء المرض بصورة غير متناسبة على عاتق النساء والمراهقين، ولا سيما الفتيات.

لقد تم قطع شوط طويل في خفض كل من الإصابات الجديدة والوفيات المرتبطة بالمرض. وأمكن خفض الإصابات الجديدة من عدد يقدر بـ ١٤٠.٠٠٠ إصابة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٣.٠٠٠ في عام ٢٠١٤. وبالمثل، انخفضت الوفيات المرتبطة

وتؤكد مصر أيضاً على الدور الهام الذي تضطلع به مؤسسة الأسرة وتعزيز القيم المجتمعية لاحتواء المرض. وضرورة الحد من الممارسات الجنسية الخطيرة التي تعمل على انتشار الوباء، كالمثلية الجنسية والاشتغال بالجنس وتعاطي المخدرات، خاصة أن تلك المظاهر تعتبر جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل.

ومصر تقف على أتم الاستعداد للتعاون مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل حشد كافة الجهود الدولية والإقليمية للقضاء على مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتجدد مصر التزامها بالتعاون والتنسيق مع كافة الشركاء لتعزيز الجهود الرامية للقضاء على هذا المرض من خلال الالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالقضاء على المرض بحلول عام ٢٠٣٠، اتساقاً مع الأعراف الدينية والاجتماعية والثقافية للدولة المصرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد هاميسي أ. كيغوانغالا، نائب وزير الصحة والتنمية المجتمعية والشؤون الجنسانية والمسنين والأطفال في جمهورية تنزانيا المتحدة.

**السيد كيغوانغالا** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أنقل إليكم تحيات فخامة السيد جون بومبي جوزيف ماغوفولي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي لم يتمكن للأسف من حضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى بسبب التزامات أخرى لا تقل أهمية. وهو يعث بتحياته ويعرب عن تمنياته بنجاح الاجتماع.

يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره المعنون "على المسار السريع صوب القضاء على وباء الإيدز" (A/70/811). والتوصيات الواردة فيه تستدعي أن ننظر فيه بجدية. ونشيد بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

إمكانية الحصول على أدوية فعالة وآمنة وميسورة التكلفة؛ ويجب أن نستحدث علاجات بأدوية جديدة مبتكرة، بما في ذلك اللقاحات؛ ويتعين علينا العمل صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك استكشاف نماذج مبتكرة لتقديم الخدمات؛ ويجب أن نحفض الوفيات الناجمة عن السل بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ ونحن بحاجة إلى معالجة القضايا الجنسانية والاجتماعية - الثقافية؛ ويجب أن نخصص موارد لتلبية الاحتياجات الخاصة بالشباب، من بين فئات أخرى؛ ويتعين علينا تفعيل الصناعات التحويلية المحلية لإنتاج الأدوية الأساسية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وأخيراً، ستواصل الحكومة الترتيبات القيام بدورها نحو تحقيق انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. وندعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى إكمال واستكمال جهودنا الوطنية من خلال زيادة تعبئة الموارد وضمان تخصيص موارد كافية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمناطق المتضررة الأخرى بغية القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطيت الكلمة الآن للسيد دارشان بونتشي، أمين شؤون البرلمان في وزارة الخدمات الصحية الوطنية في جمهورية باكستان الإسلامية.

**السيد بونتشي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن وفد باكستان، أود أن أتقدم بأحر التحيات والتمنيات الطيبة لكل المجتمعين في قاعة الجمعية اليوم لمعالجة أحد أهم المسائل الصحية في عصرنا. ويجدوننا الأمل في أنه في ظل هذه القيادة الحكيمة، سيتمكن هذا الاجتماع من تحقيق أهدافه النبيلة. وأؤكد للجمعية تعاون وفد بلدي الكامل في العملية.

إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حدث بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره. فهو يتيح لنا فرصة فريدة ليس لإعادة

بالإيدز بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا خلال نفس الفترة. ويزيد عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج زيادة مطردة ليصل إلى مستوى متواضع هو ٦٠ في المائة، بما في ذلك زيادة قدرتنا على الوصول إلى الأطفال من خلال اعتماد الخيار بء+ قبل ست سنوات.

واستجابة للنداء العالمي من أجل زيادة التمويل المحلي، أنشأت الحكومة الصندوق الاستثماري المعني بالإيدز والذي تمثل الحكومة المساهم الرئيسي فيه حتى الآن. ويُتوقع أيضا من القطاع الخاص المساهمة في الصندوق. وسيجري تخصيص ما يزيد قليلا على نصف ميزانية الصندوق، نسبة ٥٥ في المائة، لدعم شراء السلع والإمدادات. وعلاوة على ذلك، فإن جهود الحكومة يكملها الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذي سمح لنا بتحقيق التقدم المتواضع الذي أشرت إليه من فوري. ونعرب عن امتناننا إزاء هذا الدعم.

وبعد أن بدأت زامبيا برنامجا للاختبار والعلاج في بعض مناطق البلد، فإنها تعكف على توسيع نطاق هذا النهج على الصعيد الوطني، ولكن على نحو تعاقبي للسماح ببناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية وتبسيط النظم اللوجستية الداعمة وإشراك المجتمعات المحلية من أجل اعتماد بعض النماذج الأحدث لتقديم الخدمات. وفي ظل الدعم المستمر من جانب خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين الآخرين، تؤمن تزانيا حقا بأنها تسير في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ لعام ٢٠٢٠ وأهداف القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

ويعتقد وفد بلدي أن هدف انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز يمكن تحقيقه قبل عام ٢٠٣٠. وستتطلب تحقيق ذلك التركيز على العناصر التالية: يجب أن نعزز التعليم الوقائي؛ ونحن بحاجة إلى ضمان

بمحلول عام ٢٠٢٠. وترتكز الخطة على التدخلات ذات الهدف المحدد والقائمة على البراهين وذات الأثر الملموس والجودة في الفئات الأكثر عرضة للخطر حيث ينتشر المرض. وتقوم الخطة على نهج متعدد القطاعات ومنسق يرمي إلى استهداف كافة مسببات انتشار وباء الإيدز وتبعاته.

لقد أصبح الإيدز قضية تنموية شاملة لعدة قطاعات، وبات من المسلم به أن الفقر يسهم بشكل مباشر في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتأثيره سلباً على الفئات المعرضة للخطر والأكثر تضرراً. ويجب العمل بشكل مترام على مكافحة الفيروس والإيدز وتخفيف حدة الفقر. ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون تعاون فعال وعازم من جانب المجتمع الدولي، مع الاهتمام الخاص من جانب البلدان المتقدمة النمو وإسهامها بتخصيص جزء من فوائدها لتخفيف عبء الفقر والمعاناة الإنسانية. ونحن نقدر الالتزام الشخصي للأمين العام وتفانيه من أجل القضاء على الفقر باعتباره أحد المجالات ذات الأولوية في أهداف التنمية المستدامة وتكثيف الجهود الدولية لمكافحة الإيدز كمسألة ملحة للغاية.

وترحب باكستان بالتأكيد المتجدد على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦: المسار السريع للتعميل. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من أجل القضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١). كما نرحب بتركيز الإعلان بشكل خاص على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الرعاية والدعم والعلاج ودمجها في الخدمات الصحية الأخرى لعلاج الإصابات المترامنة وحالات الاعتلال المصاحبة له، فضلاً عن إدراج خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. ونحن نعتبر أن مجموعة الاكتشافات العلمية الحديثة والدروس المستفادة المتراكمة التي استقينها من تكثيف الاستجابة لمرض الإيدز في

تأكيد التزامنا الراسخ وعزمنا الثابت على إنهاء وباء الفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، بل أيضاً على وضع استراتيجية عالمية طموحة ومركزة وخطة عمل شاملة بهدف التغلب على هذا التحدي غير المسبوق في المجال الصحي، تمثياً مع الغاية ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة.

وتحقيقاً لذلك الغرض، علينا أن نسمو فوق المصالح الضيقة ونركز انتباهنا الكامل على ضرورة اتقاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليه في جميع أنحاء العالم دون تمييز أو تحامل.

ومن حسن طالع باكستان أن يظل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان منخفضاً بصفة عامة، بمعدل أقل من ١ في المائة. ونشهد في الوقت الراهن توجهاً لانتشار الفيروس بشكل وبائي مماثل لما شهدناه في بلدان آسيوية أخرى، إذ ينتشر الوباء بشكل أساسي من خلال متعاطي المخدرات بالحقن. لقد انتقل الوباء من مستوى الانتشار المنخفض والخطر الشديد إلى مستوى الوباء المركز في أوائل القرن الحالي. وعلى المستوى الوطني، يبلغ انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن ٢,٢ في المائة على الصعيد الوطني، يليه الانتشار بين المشتغلين بالجنس من مغايري الهوية الجنسية بنسبة ٥,٢ في المائة. ومن ناحية أخرى، يظل معدل انتشار المرض بين المشتغلين بالجنس منخفضاً عند ٠,٦ في المائة. ويمتد التوجه الجغرافي من الفئات المعرضة لخطر شديد من سكان المدن الحضرية وعواصم المحافظات الكبرى على مر الزمن ليشمل المدن الأصغر حجماً والأطراف.

و الاستجابة الوطنية لباكستان للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه بدأت بوضع إطار استراتيجي وطني يقوم على نهج وتدخلات عالمية موحدة. ويدعم تلك الاستجابة التزام سياسي قوى من جانب الحكومة يسترشد باستراتيجية باكستان الثالثة بشأن الإيدز للسيطرة على الوباء

**السيدة هارفي** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):  
أود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أدلى بها ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.99)

يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة. والمملكة المتحدة تفخر بوقوفها في مقدمة الجهود وراء جدول الأعمال في أعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١، وتعزز بالعودة إلى الجمعية العامة مرة أخرى اليوم.

لقد أحرزنا تقدما كبيرا منذ تلك الأيام. من كان يظن أن أكثر من ١٧ مليون شخص سيتلقون العلاج الآن؟ وأود أن أثني على الأمين العام لتقريره الممتاز (A/70/811) الذي يلخص التقدم المحرز ويشكل الأساس لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. وأشكر سفير سويسرا وزامبيا على عملهما الدؤوب في إعداد الوثيقة الختامية (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). وكان علينا جميعا أن نقدم تنازلات للاتفاق على الإعلان. ونرى أن بعض الإشارات كان يمكن أن تكون أقوى.. فلا تزال الفئات الرئيسية من السكان والفتيات المراهقات مدرجة بشكل منقوص رغم محوريتهما بالنسبة للاستجابة، إلا أن الوثيقة الختامية تظل أساسا ممتازا للمضي قدما.

وأود أيضا أن أشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطراف المشاركة في رعايته على مواصلة قيادة الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية. ونحن نعتبر استراتيجية البرنامج للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ المعنونة "على المسار السريع للقضاء على الإيدز" وثيقة نسترشد بها، وندعو البلدان وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة للوفاء بمسؤولياتها. بموجب هذه الوثيقة ونحن نعكف على سد الفجوات ومعالجة التحديات المهمة المتبقية للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومرد ذلك إلى أنه، مع كل التقدم المحرز، من الواضح أنه لا يزال أمامنا شوط طويل. ولا يسعنا أن نتعاس. ولا بد أن نكرر باستمرار الحقائق

جميع أنحاء العالم وفرت لنا الأدوات الضرورية للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، كما ورد في الغاية ٣ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، والتعجيل من وتيرة التقدم سعياً لتحقيق الغايات الأخرى ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة، كالأهداف ٥ و ١٠ و ١٦ و ١٧. كما أن التعجيل بتكثيف الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة الوصم والتمييز من خلال نهج المسار السريع سيمنع ١٧,٦ مليون إصابة بالفيروس و ١٠,٨ ملايين حالة وفاة مرتبطة بالإيدز في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠.

وتلتزم حكومة باكستان باحتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتجنّب البلاد التعرض لآثاره المحتملة. والالتزام الذي قطعناه خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠١ بشأن الموضوع سيمضي قدماً بدعم قوى على الصعيد الوطني والإقليمي في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، فضلا عن الحد من وصمة العار والتمييز، بمساعدة والتزام ودعم قوي من جانب أصحاب المصلحة والبيئة المؤاتية للتمكين. وفي إطار تلك المساعي، نقدر ونرحب بالدعم القيم المقدم من شركائنا الدوليين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المتضررين والأكثر عرضة للخطر، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وتذكر حكومة باكستان أنه في السنوات الخمس المقبلة، أمامنا فرصة ضئيلة لتغيير مسار وباء فيروس نقص المناعة البشرية بصورة جذرية. وسنغنم تلك الفرصة لسد الفجوة بين الأعداد المتوقعة وتلك المسجلة للمرضى من خلال تحقيق الغايات الثلاثة "٩٠-٩٠-٩٠" الواردة في إعلان عام ٢٠١٦.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيدة فيليسيبي هارفي، المدير العام لوزارة الصحة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.



الأساس لنجاح جهود التصدي للإيدز. وعلينا تحسين كفاءة حصول الفتيات والنساء على الأدوات والخدمات والحقوق التي هن بحاجة إليها لحماية أنفسهن. ويشمل ذلك الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية والتعليمية، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، وخدمات تنظيم الأسرة، والحصول على دخل لائق، علاوة على الحق والقدرة على التفاوض على الممارسات الجنسية المأمونة. ويشمل ذلك العمل مع الرجال لتغيير الأعراف الاجتماعية الضارة وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويجب أن نعمل بجد مع الحكومات كي نكفل أن قوانينها تنص على حماية وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية لكل النساء والفتيات، فضلا عن حماية وتعزيز حقوقهن. ونتطلع إلى النجاح في تحديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا هذا العام.

ولكن يجب علينا توجيه مواردنا وجهودنا إلى الأماكن التي يوجد فيها عدد أكبر من الإصابات بالفيروس والوفيات المتصلة به، وحيث يرجح عدم تمكن المصابين من دفع ثمن الخدمات. فلا تستطيع الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض توفير الوصول الشامل إلى مزيج من خدمات الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير الرعاية والدعم المستمرين. ومن الواضح بالنسبة لنا أن مجموعة الوقاية هي حجر الزاوية للاستجابة بطريقة فعالة ومستدامة. ونحن على علم بما يتعين علينا عمله هناك. فليس من سبب لأن يولد الأطفال مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وندرك جدوى تحسين الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وليس من سبب أيضا لإصابة متعاطي المخدرات بالحقن بالفيروس. وندرك أيضا جدوى الحد من الأضرار.

ونشعر في ذلك السياق بنخبة الأمل لعدم بلوغ الهدف المتعلق بمتعاطي المخدرات بالحقن لعام ٢٠١١، ولكن يجب علينا أن نضمن عدم تخلف أحد عن الركب. وحيثما تستطيع البلدان تمويل

التالية. إن فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال أحد أكثر أسباب المرض والوفاة شيوعاً، حيث تم تسجيل مليوني إصابة جديدة و ١,٥ مليون حالة وفاة في عام ٢٠١٤. وهناك ٢٢ مليون شخص يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية وما زالوا لا يحصلون على العلاج. وهذا أمر غير مقبول.

إن الوصم والافتقار إلى المعارف والخزي والتمييز وعدم المساواة والفقر والتراعات ماقتت تغذي انتشار ذلك الوباء. وتبقى الحقيقة المؤسفة أن المرضى هم أكثر الناس تهميشاً وشعوراً بوطأة الوصمة في المجتمع، بما في ذلك المراهقين والنساء والفتيات والفئات الرئيسية المتضررة من السكان، فهم أقل الناس قدرة على الوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والحصول على خدمات العلاج والرعاية التي يحتاجون إليها.

ولا يزال الإيدز السبب الرئيسي للوفيات بين النساء في سن الإنجاب على الصعيد العالمي، في حين تصاب فتاة مراهقة واحدة بفيروس نقص المناعة البشرية كل دقيقتين. وتحدث نصف جميع الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأشخاص المنتمين إلى الفئات الرئيسية المتضررة من السكان. ويرجح احتمال إصابة الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال بالفيروس بمقدار ١٩ مرة قياساً إلى معدل السكان بصفة عامة. وترجح إصابة الأشخاص من متعاطي المخدرات بالحقن بـ ٢٨ مرة بالفيروس بالمقارنة إلى عامة السكان. في حين يصل انتشار الفيروس بين العاملين في مجال الجنس إلى ١٢ مرة بالمقارنة إلى السكان بوجه عام. وأخيراً، ترجح إصابة النساء مغايرات الهوية الجنسية بمعدل ٤٩ مرة نظير إصابة البالغين الآخرين في سن الإنجاب.

ومع ذلك، فإن علينا وضع الأولويات. فلأجل القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، يجب علينا أن نعمل بجرأة وبصورة مبتكرة نظراً لمحدودية مواردنا. ويجب أن نركز على أكثر الفئات السكانية والبلدان احتياجاً. وتمثل المساواة بين الجنسين

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد شيا جيانغ، نائب المدير العام لمكتب الوقاية من الأمراض ومكافحتها، واللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة في جمهورية الصين الشعبية.

**السيد شيا جيانغ** (الصين) (تكلم بالصينية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أحضر الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٦ بالنيابة عن الحكومة الصينية. وأود أن أعرب عن تقديري الصادق للأمم المتحدة لما تقوم به من عمل لأجل تعزيز الوقاية والعلاج لوباء الإيدز في العالم. وليس فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجرد مسألة تتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي فحسب، بل هو مسألة اجتماعية أيضا. وتمثل مكافحة وباء الإيدز أولوية هامة للعالم اليوم.

وبوصفها بلدا ناميا رئيسيا مسؤولا، ما فتئت الصين تنفذ التزامها بنشاط فيما يتعلق بالإيدز على مر السنين، ووضعت آلية للتصدي لوباء الإيدز تتولى بموجبها الحكومة قيادة الإدارات المعنية في العمل معا، بمشاركة المجتمع بأسره في ذلك المسعى. وقد أدمجنا برنامج الإيدز في الإصلاح الصحي الوطني الشامل وتحقيق الأهداف الإنمائية. وبذلت الصين جهودا كبيرة لتوسيع نطاق الحصول على العلاج، ما يساعد على القضاء على الوصم والتمييز، بغية ضمان تمتع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأسرتهم بحقوق الوقاية والعلاج والرعاية المتعلقة بالإيدز. وتمكنا بفضل الجهود الشاقة المبذولة على مدى السنوات من النجاح إلى حد كبير في احتواء الارتفاع السريع لمعدلات وباء الإيدز، وأبقينا على انتشاره في مستوى منخفض جدا. وتم تخفيض العدوى من متعاطي المخدرات بالحقن وانتقال العدوى من الأم إلى الطفل إلى أدنى مستوى ممكن، في حين شهد معدل الوفيات الناجمة عنه انخفاضا كبيرا. وفي الوقت نفسه، يتلقى الكثير

التدخلات اللازمة بنفسها، فإنه يجب علينا العمل مع الشركاء والحكومات الوطنية بهدف تشجيعها على وضع برامجها الوطنية وتمويلها، علاوة على ضمان تقديم الدعم الكافي للفئات السكانية الرئيسية. ويتعين علينا على وجه الخصوص، مراعاة احتياجات الفئات الرئيسية من السكان في البلدان المتوسطة الدخل. وعلينا أن ندعم العمليات الانتقالية المسؤولة. ويمكننا - بل ينبغي لنا - العمل بشكل أفضل في ذلك المجال. ويتعين علينا مواصلة الضغط على الحكومات لكي توفر الرعاية اللازمة لسكانها.

وعلينا - إلى جانب ذلك - مواصلة الاستثمار في تعزيز النظم الصحية على نطاق أوسع، في مجال البحث والتطوير وهيكل السوق، بما في ذلك من خلال المرفق الدولي لشراء الأدوية ومبادرة كلينتون للحصول على الخدمات الصحية، وتعزيز دور المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال صندوق روبرت كار لشبكات المجتمع المدني. وإن للمجتمع المدني - بما لديه من صلات مع المجتمعات المحلية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية - دورا حاسما يضطلع به في قيادة الحركة الاجتماعية للوقاية، ومناصرة حقوق السكان الأكثر عرضة للخطر والمصابين بالفيروس، وتوفير خدمات الرعاية والدعم للمجتمعات المحلية التي لا يستطيع الآخرون توفيرها، فضلا عن أهمية مساءلة الحكومات.

ولا ريب أن المجتمع المدني من صميم الاستجابة للإيدز، ما يعنى جدوى وجود مثليه هنا في هذه الاجتماعات. فنحن بحاجة إليهم هنا، وبحاجة إلى الاستماع إلى أصواتهم، بل إن هناك أيضا أعضاء من المجتمع المدني ضمن أعضاء وفدنا هذا الأسبوع.

وختاما، ستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدورها في التصدي للإيدز، وستظل نصيرا للنساء والفتيات المراهقات على وجه الخصوص، إلى جانب الفئات السكانية الرئيسية ولجميع أولئك الذين تأخروا عن ركب التقدم الهائل، ونحن فخورون جدا بأن فعلنا ذلك.

مسؤولية مشتركة على حد سواء. ويجب علينا توحيد صفوفنا لكي نتخطى حواجز النوع الجنساني واللون والعرق والدين والقيم والأيدولوجية لكي نتمكن من تحقيق التآزر. وينبغي أن تواصل البلدان المتقدمة النمو تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية بمزيد من السخاء ودون أية شروط. ويتعين على البلدان النامية السعي حثيثا إلى استكشاف نماذج العلاج الوقائي الملائمة لظروفها الوطنية.

ثانيا، إذ تضي تدابير العلاج الوقائي على المسار السريع، فإن من المتوقع أن يشهد الطلب على العلاج والفحص ازديادا سريعا.

وينبغي للأعمال التجارية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة أن تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية الاجتماعية من أجل ضمان توفير الموارد الكافية للخدمات. ومن ناحية، ينبغي تعبئة مزيد من الموارد للوقاية من الإيدز ولعلاجه من أجل النهوض بتنفيذ التدابير الوقائية. ومن ناحية أخرى، على الشركات الصيدلانية المتعددة الجنسيات أن تخفض بشكل جذري أسعار بعض الأدوية ومعدات الاختبار والصيغ من خلال بنقل التقنية وإنتاج مصنّعات المعدات الأصلية وتخفيض الأرباح التي تستخلصها من الاحتكارات.

ويشكل برنامج الصين لمكافحة الإيدز جزءا هاما من المسعى العالمي لمكافحة الإيدز. وتمثل إنجازاتنا في ميادين الوقاية من الإيدز وعلاجه إسهاما إيجابيا في المسعى العالمي لمكافحة الآفة. وتقوم الحكومة الصينية بصياغة خطة عملها الثالثة عشرة بشأن العلاج والوقاية من الإيدز ومكافحته. وهي ستعزز أدواتها لمكافحة الإيدز على أساس دائم لضمان أن تعمل جميع الإدارات الحكومية المعنية معا. وفعلا، على كل المجتمع أن يشارك في ذلك المسعى.

وستزيد الصين جهودها لتعزيز إذكاء الوعي والتثقيف والاختبار والاستشارة ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل

من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الرعاية الطبية والدعم والحماية الاجتماعية، في ذات الوقت الذي ازدادت فيه التوعية بأهمية المشاركة الاجتماعية. وبدأ يتبلور أيضا رأينا العام وفيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية لدعم برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويقينا أن وباء الإيدز لا حدود له. وقد اعتمد اجتماع قمة الأمم المتحدة بشأن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، المعقود في العام الماضي، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ويتمثل أحد أهداف الخطة في إنهاء وباء الفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ووضع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز رؤية أوسع لأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ المحددة لعام ٢٠٢٠- معرفة ٩٠ في المائة من المصابين بحالتهم الصحية وعلاج ٩٠ في المائة من المصابين وتمكن ٩٠ في المائة من أولئك الذين تمت معالجتهم من كبت النسخ الفيروسي - والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد رسم ذلك الطموح صورة شاملة للعالم بأسره. ويؤكد اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعميل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) التصميم العالمي على الفوز بالكفاح ضد الإيدز. وترحب الصين بدعم اعتماد ذلك الإعلان. وقد أثبتت لنا خبرتنا عبر السنين أنه لكي يتسنى تحقيق أهداف مكافحة الإيدز، فإنه يجب تعبئة جميع البلدان والمنظمات والأفراد للعمل معا في تضامن وتعاون على تحديد المسؤوليات ووضع آلية مشتركة. ونحن بحاجة إلى تحقيق توافق في الآراء في المجالين التاليين.

أولا، يجب علينا - في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - أن نواجه تحديا مشتركا للبشرية كلها. وينبغي أن تتحمل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

وتعاني من الوصم. وفي معظم البلدان، فإن أضعف فئات السكان، في جملة أمور، هم المراهقون والشباب والنساء والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمهاجرون، واللاجئون، والمشتغلون بالجنس، ومغايرو الهوية الجنسية والشعوب الأصلية، الذين تزداد صعوبة رعايتهم بسبب الحاجة إلى مجابهة المواقف الأخلاقية والثقافية المختلفة والحالات الاقتصادية. ولذلك السبب، من الأهمية بمكان أن نجتمع في الجمعية العامة للإعراب عن التزام البشرية بوضع حد للإيدز وبقطع التزام بمراعاة حقوق الإنسان وتحسين نوعية حياة شعوبنا. ولا تكمن جذور التحديات التي نواجهها في الحالة الثقافية والاقتصادية التي أشرت إليها فحسب، بل تكمن أيضا في الحق في الصحة، وبخاصة الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي، وهو أمر بالغ الأهمية للمصابين بالإيدز إذا أريد لهم البقاء على قيد الحياة وهو اليوم أمر مطلوب، إذا أريد تحقيق الهدف الرئيسي للقضاء على هذا الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.

وكما يبين تقرير الأمين العام (A/70/811)، فإن تقديم الرعاية الصحية المرتكزة على الإنسان أمر رئيسي، والاستخدام الكفؤ للابتكارات التكنولوجية أمر أساسي. وتشكل الأدوات الجديدة للتعاون الدولي، مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية ومجمع براءات اختراع الأدوية التابع للمرفق أمثلة على كيفية المضي قدما وفي الوقت نفسه مع احترام اتفاقات براءات الاختراع الدولية. ويشارك بلدي في المبادرات التعاونية لزيادة إمكانية الحصول على العلاج - على سبيل المثال، من خلال مبادرات تسعير الأدوية لفائدة أشد البلدان والسكان فقرا. ولكن ذلك لا يزال غير كاف.

ونؤيد إنشاء هيئات جديدة واتخاذ مبادرات جماعية وداعمة تجمع بين الجهود والموارد من أجل إحراز تقدم جوهري في الحد من الفجوة الاقتصادية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة

والتدخل الشامل والعلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي. وستعمل الصين بجدية لضمان التغطية الشاملة والحصول على جميع الخدمات والقضاء على التمييز الاجتماعي وحماية الحقوق المشروعة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم الرعاية للأطفال المصابين بالإيدز. وفي غضون ذلك، تعمل الصين على زيادة تعزيز التبادل والتعاون مع المجتمع الدولي في التصدي للتحديات الناشئة.

وستواصل الحكومة الصينية المشاركة في المكافحة العالمية للإيدز. وهي على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤولياتها والتزاماتها بمواصلة الإسهام في الجهود العالمية لمكافحة وباء الإيدز.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن للسيد خورخي لاسترا توريس، مدير شبكات المساعدة لوزارة الصحة في جمهورية شيلي.

**السيد لاسترا توريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن وفد شيلي ووزير الصحة في شيلي، أرحب بجهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء للتركيز مرة أخرى على المناقشة العالمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واعتبر هذه الجهود التزاما نحو البشرية.

وقبل خمسة عشر عاما، في هذه القاعة ذاتها، رحبنا بوعد الأمين العام آنذاك كوفي عنان ببذل كل الجهود من أجل عكس اتجاه الوباء الذي ظل يؤثر على حياة ملايين الأشخاص في جميع أرجاء العالم. ولا شك أن الإنجازات العالمية في احتواء الوباء، بالترافق مع الدروس المستفادة خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، إنجازات غير مسبوق؛ ونعلم الآن على وجه اليقين ما نفعله. ولذلك نحن في منعطف حاسم اليوم: ويجب علينا اتخاذ إجراءات وتسريع مسار استجاباتنا من أجل القضاء على الإيدز. وبذلك الطريقة، سنحدث تأثيرا على بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وللأسف، لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية يؤثر على أشد المجتمعات المحلية ضعفا وغير المحمية اجتماعيا واقتصاديا

الوطنية. وبناء على ذلك، قمنا مؤخرا بافتتاح المكتب الوطني للمشاركة في قضايا الفيروس/الإيدز وحقوق الإنسان، الذي سيركز على تصميم الاستجابة الوطنية للوباء وتنفيذها، بما يتسق مع خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتلك الهيئة تجتذب مشاركة ممثلي المجتمع المدني الذين تحددهم منظماتهم. ونقدر في تلك المبادرة مساهمة الأمم المتحدة، التي قدمت من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في شيلي، التي بالترافق مع وزارة الصحة، دعت إلى إنشاء المكتب الوطني.

وفي بلدنا، وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يشكل تعزيز الرعاية الذاتية، والوقاية، والرعاية الشاملة بالنسبة للحكومة أجزاء مركزية وهامة لاستراتيجية البلد الصحية الوطنية وأهدافها لعام ٢٠٢٠. وسيساعد تحديد أولويات خطوط العمل والكشف المبكر والعلاج والتفاني في الرعاية الصحية وتعزيز برنامج شبكة الرعاية الصحية الرائدة على الحد من الإيدز، إن لم يكن من حالات الوفاة نفسها. وفضلا عن ذلك، تضطلع الأركان الأساسية الأخرى للسياسات العامة، مثل تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية، ومنع حمل المراهقات غير المخطط له والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بدور في تعزيز الأمان في السلوك الجنسي.

وخطى بلدنا خطوات كبيرة في ذلك المجال، بضمان الحصول على العلاج، وزيادة معدلات البقاء وخفض معدلات الوفيات. وعلاوة على ذلك، فإن شيلي في سبيلها لإعلان القضاء على الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية والزهري، الأمر الذي يتماشى مع الأهداف العالمية التي حددتها الهيئات الإدارية الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، وعلى وجه الخصوص أهداف ٩٠-٩٠-٩٠.

للتنمية داخل البلدان. وتقوم حاجة إلى مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بشكل أكبر في تحقيق تلك الأهداف المطلوبة. ومن الضروري أيضا تعميق شراكات العمل بين الحكومات والمجتمع المدني وتوسيع نطاقها، وتعميم المسألة عبر مختلف قطاعات الدولة وأن يكون هناك قطاع خاص أكثر انخراطا وشراكة مثمرة بين القطاعين العام والخاص.

ونحن بحاجة إلى إقرار سياسات وإجراءات صحية مكيفة مع الوقائع الوبائية والاجتماعية والثقافية للبلدان والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية المختلفة. وعلى كلا الصعيدين الوطني والدولي، يلزمنا وضع سياسات تعزز التنمية البشرية والتضامن وتعترف بالتنوع بوصفه مصدرا للثراء الثقافي. ونحن بحاجة إلى المضي صوب بناء الدول التي تتيح إمكانية زيادة الحصول العادل على التريية الجنسية الشاملة، لا سيما من أجل أطفالنا والشباب والمراهقين، والاعتراف الكامل بحقوق الأفراد فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية.

وبالنسبة لحكومتنا، فإن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لمن لديهم ضعف أكبر أو من يتعرضون للمزيد من الخطر ليس واجبا على الدولة فحسب، بل هو شرط لإحراز تقدم في مكافحة الوباء وتلبية الضرورات الأخلاقية لبناء مجتمع ديمقراطي بصورة متزايدة. وثمة حاجة إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بكفالة هئية الظروف القانونية والسياسية التي تحمي حقوق الإنسان لجميع السكان وتعززها.

وفي اجتماع اليوم الرفيع المستوى، أؤكد على التزامنا بالشراكة والعمل التعاوني، الذي نعتبره استراتيجية مركزية وشاملة لتحقيق الأهداف المعلنة ولا يمكن بدونها تحقيق هذه الأهداف. وتفوقت شيلي في ذلك المجال، ونود اليوم أن نعترف بتلك الحقيقة. وبالنسبة لنا، يمثل المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة الجهات الفاعلة الرئيسية في المساعي



ونحن على يقين من أن جميع تلك الجوانب تعدُّ جزءاً من مسؤوليتنا، وأنَّ معظمها يرتبط بالإجراءات المتخذة في المجال الصحي نفسه. ولكننا نعلم أيضاً أنه لن يكون ممكناً تحقيق الأهداف المرجوة ما لم نعالج الواقع الذي يعيش فيه السكان وبيئاتهم الاجتماعية والثقافية والأسرية. ولا يمكننا إحراز التقدم دون اتباع نهج شامل إزاء الصحة، ودون معالجة المحددات الاجتماعية للصحة، أو دون إدراج المسائل الجنسانية والتنوع والميل الجنسي وعدم التمييز والإدماج الاجتماعي بصورة كافية. وتستند السياسات التي تحكم إجراءاتنا إلى تلك الجوانب، ونحن عازمون على تطويرها.

وإذ نجتمع اليوم هنا في هذه القاعة لتقاسم الإنجازات والنقائص والتحديات المتبقية أمامنا، فإننا نحدد التزاماتنا بتحقيق حلم إنهاء وباء الإيدز في بلدنا بحلول عام ٢٠٣٠ وبالتالي، الإسهام في تحقيق ذلك الإنجاز على الصعيد العالمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.